



المجموعة الثالثة والخمسون

شعبان ١٤١٣ هـ

فبراير (شباط) ١٩٩٢ م

( ٥٣ )

# ملف الأبحاث

عودة الديمقراطية  
وإعادة الإعمار

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

إدارة المعلومات والأبحاث



مقدمه



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعيش بلادنا هذه الأيام ذكرى العيد الوطني الثاني والثلاثين والذكرى الثانية لتحريرها من الاحتلال العراقي الاثم الذي دنس ثراها الطاهر ما يقارب السبعة أشهر وتهل المناسبات وبلدنا يتنفس من أعماق الأعماق ربيع الحرية والديمقراطية بعد تلك المحنة القاسية، مؤكداً بذلك انه ككل الشعوب الحية والفاعلة لا يتوقف عند ما يصيبه من جراح وكوارث وإنما يتخذها متنكلاً للوثوب من جديد على طريق البناء والتقدم.

لقد سلطنا الأضواء خلال إحياء المناسبتين في العام الماضي على الجهود الجبارة التي بذلت لاعادة دولاى الحياة في الكويت إلى سيرته الأولى قبل الغزو وربما أفضل مما كان بعد أن شاركت الكوادر الوطنية في مختلف نواحي مجالات العمل.

اما في هذا العام فإن أبرز ما شهدته الساحة الكويتية هو عودة الحياة الديمقراطية وقيام مجلس الأمة بكل سلطاته التشريعية بعد أن مارس شعبنا حقه في الاختيار بمحض إرادته. وانعقاد مجلس الأمة ليس مجرد بدء عمل مؤسسة كانت قائمة، وإنما هو إعلان واضح وصريح بعودة كل السلطات في الكويت لأداء مهامها وتحمل مسؤولياتها تخطيطاً وتنفيذاً لرسم ملامح كويت المستقبل في عالم يتحرك بسرعة عالية ولا يترك مكاناً لمتباطيء أو بطيء الحركة كما أنه بدء مرحلة جديدة من العمل يتجلى فيها التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كأسمى ما يكون إذ قبل ستة من النواوب تولي حقائب وزارية واتفق ممثلوا الطرفين على قيادة دفة السفينة إلى بر الأمان.

وإذا كانت ذكرى العيد الوطني وعيد التحرير التي نعيشها هذه الأيام مبعث بهجة واعتزاز لكل شريف فوق هذه الأرض الطيبة، فإن غياب أكثر من ثمانمائة إنسان اختطفهم عسكر النظام العراقي من بيوتهم وامام أطفالهم وذويهم

يشير في نفوسنا الأسى والحزن. ان الأسرى والمرتهين لم يرتكبوا اثماً ولا اغتصبوا  
حقاً لأحد، وإنما كل جريمتهم انهم عشقوا الأرض التي عاشوا فوقها وأوفوا للقيم  
والمبادئ التي تربوا عليها.

من هنا فأننا على ثقة من ان الضمير العالمي الذي يؤرقه انتهاكات حقوق  
الإنسان في أي مكان سيضع حدا لهذه المهانة الانسانية ولن يدخر جهدا لاطلاق  
سراح اسرانا كي تكتمل فرحتنا وتلبس بلادنا أحلى اثوابها وهي تحيي ذكرى  
الاستقلال والتحرير كل عام.

رئيس مجلس الإدارة - المدير العام  
يوسف محمد السميط

تمہید





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ها هو إصدارنا الثاني من «ملف الأبحاث» في ثوبه الجديد والمتجدد بإذن الله بعد أن لقي الإصدار الأول تقديراً وثناءً واسعين للشكل الجديد الذي ظهر عليه والترتيب والتبويب الذي اتبع.

وفي ملف «عودة الديمقراطية وإعادة الإعمار» نرصد بالمتابعة والتحليل ذلك الجهد الوطني الخلاق الذي أعاد الحياة إلى منشآت ومؤسسات ووزارات ووطننا العزيز بعد أن سعى الغزاة إلى خنقها. كما نرصد في ملفنا الجديد تلك الفترة الرائعة التي عاشتها الكويت وهي تستعد لانتخابات مجلس الأمة في ٥ أكتوبر ١٩٩٢، ثم عملية الانتخابات وما صاحبها من أطروحات وتوجهات، ثم النتائج وانعقاد المجلس لتكتمل السلطات ولتؤدي دورها بتناسق وتناغم يخدم بلادنا ومصلحتها.

وإلى أن نلتقي في الملف القادم نأمل أن يكون صدًى هذا الأصدار مماثلاً لصدًى سلفه وأن يقدم خدمة ما للوطن وللمواطن لنرد بعضاً من الدين الذي يطوق أعناقنا..

والله ولي التوفيق..

**إدارة المعلومات والأبحاث**



الفصل الأول

# عودة الديمقراطية



تعليق حول خطاب سمو  
أمير البلاد بمناسبة العشر  
الأواخر من رمضان

لاشك ان الخطاب السامي الذي تفضل سمو أمير البلاد بإلقائه وكعادته دائماً بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك قد حمل في طياته شجون وهموم أبنائه من الشعب الكويتي.. هذا الشعب الذي سطر أروع ملاحم البطولة والفداء في الذود عن تراب وطنه ووقف وقفه رجل واحد في وجه طاعوت أثم طووال أشهر الاحتلال السبعة غير أبه بكافة وسائل القتل والقمع التي استخدمتها قوات الاحتلال العراقي الفاشم في سبيل النيل من كرامته.

ويعتبر استهلال سمو أمير البلاد بكلمته السامية بالتطلع لآمال مستقبلية إنسانية ومشروعة على هذا الشعب ما هو إلا تعبير صارخ ليعم الخير على أبنائه في ظل معطيات جديدة ولكنها تتطلب الجهد والعمل الدؤوب حتى تتطابق طموحات هذه الآمال مع ميثاقها الأوحد ألا وهو الشعب الكويتي.

كما احتلت قضية التركيبية السكانية مكانة بارزة في الخطاب لما لهذه القضية من أهمية بالغة على حاضر ومستقبل الكويت. على اعتبار ان علاج الخلل بالتركيبية السكانية كما اشار سموه «سوف يظل قاصراً وناقصاً ما لم يؤمن المواطن الكويتي بأنه هو أساس البناء الوطني. وبالفعل فهذه هي الفرصة الحقيقية لأبناء هذا الوطن بأن يتحملوا مسؤولية إعادة بنائه بعد ان دفعوا حياتهم للخطر في الوقوف بوجه العدوان العراقي الفاشم وما تبعه من دمار شمل كافة المرافق والخدمات.

وليس القصد بتعديل التركيبية السكانية عن إمكانية تواجد منشود لعدد السكان بين الكويتيين وغير الكويتيين فحسب بل حجم قوة العمل الكويتية ومدى مساهمتها الفعلية في دفع عجلة التنمية على اعتبار ان الخطط المستقبلية سيظل «مدارها وقطب رحاها المواطن الكويتي منه بدايتها وإليه منتهاها».

واكد سمو أمير البلاد من جديد بأن مسيرة الاقتصاد الكويتي مرتبطة بمسيرة هذا الوطن «وليس بمصالح ذاتية ولا مكاسب أنية». وبالفعل فلا تزال قضية المديونيات الصعبة على سبيل المثال وليس الحصر مثارة للجدل ليس في أروقة المجلس الوطني فحسب وإنما الشغل الشاغل للصحافة أثناء تغليتها للندوات واللقاءات التي تناولت هذا الموضوع، بل أصبحت هذه القضية حديث الشوارع الكويتي أيضاً بالدواوين وخاصة بهذه الليالي الرمضانية المباركة مما يدل على اهتمام وإلمام الشعب الكويتي بكافة فئاته بكل صغيرة وكبيرة يتناول موضوعها المسيرة المستقبلية للاقتصاد الكويتي هذه المسيرة التي قال عنها سموه بأنها

«مسيرة وطن باق بأرضه، باق بأجياله واثق من غده ومستقبله».

كما لم يخس سموه دور القطاع الخاص يدفع عجلة التنمية وفي تحملهِ لمسؤولية انتقال بعض النشاطات الخدمية إليه مما يشكل فرصة استثمارية نافعة للوطن والمواطنين وإيصال هذه الخدمات بسهولة ويسر.

ولاشك بأن دعوة سمو أمير البلاد للمحافظة على تلاحم النسج الكويتي كان القصد منه أخذ الدرس والموعظة من المحنة التي تعرضت لها الكويت ونبتذ الفتنة والفرقة التي أكد سموه بأنهما «هي وسواس الشيطان والثغرة التي يدخل منها العدو» ونوه بأن نكران الجميل ليس من أخلاقيات الشعب الكويتي ولا يمت لعاداته وتاريخه العريق.

وحذر سموه من مخاطر «الإشاعة» وما تبتث من سموم عبر متناقلها وبلا وعي بأركان مجتمعنا الكويتي في الوقت الذي نكون فيه بحاجة ماسة لتراس الصقوف وشحن الهمم لبلوغ أهدافنا المرسومة وغايتنا المنشودة لمستقبل أفضل تحل فيه الوحدة محل الفرقة والصراحة محل الأقاويل والأباطيل.

ولاشك بأن دعوة سمو أمير البلاد لمعالجة الأمور الداخلية والخارجية بحكمة وبصيرة تعتبر من أهم الثوابت التي ترتكز عليها الشرعية الدولية والنظام العالمي الجديد وبأن المكانة التي تتمتع بها الكويت عربياً ودولياً قد جاءت متطابقة لحجمها وإمكاناتها ويجب أن تكون التحديث على قدر الحجم أو كما جاء بحديث سموه «رحم الله امرأاً عرف قدر نفسه وأحسن تقدير وزنه الحقيقي».

كما شدد سموه على إعادة بناء الإنسان الكويتي وخاصة ممن يعانون من الآثار النفسية والجسدية التي خلفها العدوان الفاشم وذلك بإتباع «البحوث والوسائل العلمية الحديثة باعتبار أن بناء الإنسان عصب التنمية وشرائنها الذي يمد كافة القطاعات الأخرى بديناميكيته وحيويته لدفع عجلة التنمية».

وجاءت إشادة سمو أمير البلاد بأبنائه عندما تذكر العشر الأواخر من رمضان المبارك في العام الماضي واثار الدمار كانت جاثمة على ربوع الكويت لتتغير هذه الصورة تماماً عندما أدار الشعب الكويتي برجاله ونسائه وبكل عزيمة وإصرار عملية إعادة الإعمار التي برزت نتائجها الإيجابية بعد مرور عام ونيف على تحرير البلاد من براثن الاحتلال.





# انتخابات مجلس الأمة في الكويت

أنهى فريق العمل المكلف بإعادة إعمار مبنى مجلس الأمة أعماله التي استمرت قرابة عام كامل وقطع الفريق شوطاً كبيراً في عمليات الصيانة والترميم والإصلاح التي تقدر تكاليفها بحوالي ٦٠ مليون دولار، وكان المبنى قد تعرض لدمار وتخريب شامل عندما أضرمت القوات العراقية قنبيل اندحارها النار بالقاعة الرئيسية والجناح الأيسر للمبنى، كما تعرضت المكاتب لتدمير شامل بفعل عمليات التخريب.

وفي الوقت الذي تم فيه تجهيز المبنى بالأجهزة الالكترونية والتكنولوجية المتطورة بقاعة الجلسات الرئيسية للمبنى استعد الشعب الكويتي أيضاً لذلك اليوم الذي سيحدده المرسوم الأميري بدعوة الناخبين لانتخابات مجلس الأمة التي أعلن سمو أمير البلاد إجرائها في أكتوبر ١٩٩٢. وفقاً لما نص عليه دستور الكويت. وكان الشعب الكويتي قد أكد التفافه حول سلطاته الشرعية أثناء المؤتمر الشعبي الذي عقد بجدة في أكتوبر ١٩٩٠، وقال سمو أمير البلاد في كلمة وجهها للمؤتمر بأن «الكويتيين عاشوا منذ القدم في أجواء الحرية والتزموا الشورى ومارسوا الديمقراطية في إطار دستورنا الذي ارتضيناه جميعاً، وإذا ما اختلفت اجتهاداتهم بشأن أمر من الأمور المتعلقة بترتيب البيت الكويتي فإنهم يكونون أشد تلاحماً وإصراراً وتآزراً في مواجهة الأخطار التي تهددهم...».

ويعتبر ارتباط أهل الكويت بالنهج الديمقراطي من أهم المقومات التي حافظت على وحدة النظام وكيانه بالرغم من وجود كافة العقبات والعراقيل التي طرأت على المسيرة الديمقراطية خلال الـ ٣٠ عاماً من عمر الدستور الكويتي. وقد عمل هذا الدستور الذي يعتبر بمثابة المظلة التي عملت على توحيد صفوف الكويتيين في الداخل والخارج أثناء محنة الاحتلال العراقي، الأمر الذي أكسبهم قوة في التحدي والتصدي للاحتلال ويكل حزم وصلابة، واستحقوا بذلك احترام العالم وتعلقه معهم.

ولاشك بأن عودة الحياة الديمقراطية في هذه الظروف الدقيقة التي يعيشها الشعب الكويتي قد ولدت قناعات لدى الكثيرين بأهمية وضروة المحافظة على المكتسبات التي شرعها دستور البلاد والعمل على ترسيخ مبدأ التعاون بين السلطات الدستورية بما يحقق الأمن والاستقرار والطمأنينة خاصة في هذا

المنعطف التاريخي الخطير الذي تمر به الكويت والدول الأخرى في المنطقة.

وإذا كان أحد الأهداف السامية للدمستور تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم والعمل على توليد أواصر الثقة المتبادلة بينهما، فإن من الضرورة بمكان أن نتوج هذه العلاقة ويأروع صورها بالوثوب فوق جراح الماضي لندأوي جراحاً جديدة سببتها كارثة الغزو العراقي الفاشم.

ولا يتأتى التئام هذا الجرح الخطير، إلا بتضافر الجهود المخصصة التابعة من القيم الأصيلة والمبادئ الديمقراطية الراسخة التي عرف بها الكويتيون منذ القدم، وقد أثبتت محنة الاحتلال صلابة ومثانة عزيمة أهل الكويت بتسيير أمور البلاد طوال أشهر الاحتلال، وكان صمودهم بالداخل مدعاة للفخر والاعتزاز وقاموا المعتدين وخاضوا كفاحاً بطولياً وتعرضوا لأبشع أنواع البطش والتعذيب والتنكيل.

وبالرغم من نعمة التحرير التي انعم الله بها على الكويتيين بانتهاه حرب تحرير الكويت إلا أن المعركة لم تنته بعد، إذ لا يزال حاكم بغداد يتراس السلطة في العراق ويطلق تهديداته للكويت ودول المنطقة. ومن هذا المنطلق فإن إعادة ترتيب القضايا الراهنة للبيت الكويتي بما يتلاءم وظروف هذه المرحلة التاريخية قد باتت أمراً ملحاً، وهذا ما سنكشفه نتائج انتخابات مجلس الأمة القادم. مع التأكيد على أهمية التعاون بين الحكومة والمجلس من أجل درء الخطر وردع العدوان، والتمتع في مستقبل الكويت المنظور.

وفي هذا الصدد فقد أكد سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بأن دلا قيمة للحرية والديمقراطية ولا عزة ولا كرامة لنا جميعاً بغير الكويت وطناً.. دولة حرة مستقلة كاملة السيادة... مما يدل على أن إرادة التحدي والوقوف بوجه العدوان تتطلب تظافراً بالجهود التي تصدق القول بالعمل، ومستلزمة قراراتها من دروس وعبر الماضي مع تأكيدها على شحذ الهمم والطاقات لعملية بناء الإنسان الكويتي ليذود عن تراب وطنه ويرد كيد المعتدين.

ولاشك بأن المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس الأمة القادم ستكون جسيمة ويتحمل أعباءها كل من الحكومة والمجلس على حد سواء نتيجة للآثار التي خلفتها كارثة الاحتلال العراقي، والتي بدأت تلقي بظلالها على البرامج الانتخابية للمرشحين الذين استعدوا لخوض الانتخابات وتكمن أهمية البرنامج الانتخابي بأنه المقياس الحقيقي الذي يعكس وعي المرشحين والناخبين، كما بدأت أيضاً الندوات والملتقيات الفكرية بين المرشحين والناخبين تخضع لمناقشات وآراء مختلفة تدور في فلك القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الآنية والمربقة.

ولاشك بأن الدروس المستفادة من كارثة الاحتلال قد أكدت على أن صوت الحكمة والمصلحة العامة سيمسود على صوت المشاحنات والمساجلات الدخيلة على المجتمع الكويتي الذي يتطلع الآن وقبل أي وقت مضى إلى المحافظة على وحدة الصف وتماسك جبهته الداخلية لتحقيق مزيد من التقدم والرفاه والازدهار في مختلف الميادين، بعد أن أثبتت المواقف والأحداث صلابته وعزمته وإصراره بالدفاع عن أمن واستقرار الكويت.

**المرسوم الأميري  
لانتخابات مجلس الأمة**

يستعد حوالي ٨٢ ألف ناخب كويتي لانتخاب خمسين عضواً يمثلون خمسة وعشرين دائرة انتخابية ببناء على دعوة المرسوم الأميري لانتخابات مجلس الأمة الكويتي التي ستجرى في الخامس من أكتوبر القادم عام ١٩٩٢ كما أصدرت وزارة اداخلية بياناً بشأن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الأمة، والذي حددت مدته اعتباراً من صباح أمس (الاثنين) ٢١ أغسطس وحتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الأربعاء الموافق ٩ من سبتمبر ١٩٩٢.

وتأتي دعوة المرسوم الأميري لانتخابات مجلس الأمة تطبيقاً لما جاء في الفصل الثالث من الباب الرابع للدستور الكويتي الذي صادق عليه المغفور له أمير الكويت الأسبق الشيخ عبدالله المسلم الصباح في الحادي عشر من نوفمبر عام ١٩٦٢، وبين الفصل الثالث مهام وصلاحيات السلطة التشريعية عندما أكدت المادة (٨٠) على أن يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقاً للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب.

وأعلنت المادة (٢٩) من هذا القانون الحق للجنة الانتخاب عندما أكدت على أن ينتخب عضو مجلس الأمة بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت فإذا حصل اثنان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية اقترعت اللجنة فيما بينهم وفاز بالعضوية من تعينه القرعة. ويعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب ويوقع مع سائر أعضاء اللجنة محضر الانتخاب....

وقد أدى تعديل قانون الانتخاب الذي صدر في ديسمبر ١٩٨٠ بزيادة عدد الدوائر الانتخابية إلى خمسة وعشرين دائرة بدلاً من عشر دوائر إلى انتقال العديد من المرشحين من دوائرهم الانتخابية إلى دوائر أخرى وقد انعكس ذلك على نتائج انتخابات مجلس الأمة التي أجريت في عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، عندما انخفضت أعداد المرشحين من ٤٤٧ مرشحاً إلى ٢٦٧ مرشحاً خلال نفس الفترة، وانخفاض فارق عدد الأصوات بين الفائزين والمنافسين لهم. مما يؤكد حدة المنافسة بينهم

ومن المنتظر أن تشهد فترة الاستعداد للانتخابات القادمة وهي أول انتخابات نيابية بعد مأساة الاجتياح العراقي للكويت في ٢/٨/١٩٩١، تشهد مساحات شامعة ومتنوعة من الحوار الديمقراطي الصريح الذي يقوم على

المكاشفة في طرح الأفكار والتصورات المستقبلية لإعادة بناء الإنسان الكويتي. ومن المؤمل أيضاً أن يتم مناقشة الأوضاع السياسية التي تمر بها الكويت في هذه المرحلة الحساسة من تاريخها. حيث لا يزال النظام العراقي يتعلم من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وخاصة في قضيتي إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من الكويتيين وغيرهم، وقضية ترسيم الحدود الكويتية العراقية بعد أن صادق مجلس الأمن على قرار لجنة ترسيم الحدود في اجتماعه الأخير.

ولاشك بأن التجربة الديمقراطية التي جبل عليها الشعب الكويتي قد أكسبته خبرة تاريخية وحكمة في معالجة القضايا الجوهرية، ومستنداً بما لديه من وعي وإدراك عميقين لتجاوز أي عثرة أخرى قد تقف في طريقه أو تحاول النيل من حقوقه التي شرعها دستور ١٩٦٢. وأكدها سمو أمير البلاد بإيفائه لوعده الذي قطعه في عودة الحياة البرلمانية عندما أعلن في إحدى خطباته بأنها ستتم في أكتوبر ١٩٩٢م.

ولاشك بأن الشعب الكويتي الذي عايش أفراح النصر والتحرير وعودة الشرعية، فإنه يتنفس اليوم عبق الديمقراطية والحرية باستئناف الحياة البرلمانية من جديد، ويتطلع الآن وقبل كل شيء إلى المحافظة على وحدته الوطنية التي أثبتت صلابتها أثناء كارثة الاحتلال العراقي الغاشم.





قفل باب الترشيح  
لانتخابات مجلس الأمة  
السابع

بانقضاء الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم الأربعاء التاسع من سبتمبر ١٩٩٢ أقفل باب الترشيح لانتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي بعد انتهاء الفترة التالية لصدور المرسوم الأميري بالدعوة للانتخاب، وقد تقدم خلال العشرة أيام الماضية وهي الفترة التي حددها بيان وزارة الداخلية ٢٠٢ مواطنين لترشيح أنفسهم.

ومن المتوقع أيضاً أن ترتفع أعداد المرشحين المتنازلين عن خوض انتخابات مجلس الأمة القادم إذا أجازت المادة (٢٤) من قانون الانتخاب لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح كتابة في مخفر الشرطة الذي قدم فيه طلب الترشيح وذلك قبل ميعاد الانتخابات بأربعة أيام على الأقل، ويدون التنازل أمام اسمه في كشف المرشحين، كما يعلن يوم الانتخاب لعرضه على باب اللجان الانتخابية في الدائرة..

وتشير الإحصائيات المتعلقة بأعداد المرشحين الذين تم تسجيلهم خلال الفترة من صدور المرسوم وحتى أقفل باب الترشيح في مجلس الأمة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ والمجلس الوطني عام ١٩٩٠ تشير إلى تفاوت أعداد المرشحين، فبينما بلغ عدد المرشحين في انتخابات مجلس ١٩٨١ (٥٢٤) مرشحاً انخفض هذا العدد في مجلس ١٩٨٥ ليصبح ٢٦٨ مرشحاً في حين ارتفعت أعداد المرشحين في انتخابات المجلس الوطني إلى ٥٨٣ مرشحاً.

ويرجع تفاوت أعداد المرشحين في المجالس الثلاث عند قفل باب الترشيح للأسباب التالية:

١ - إن ارتفاع مجموع المرشحين في مجلس ١٩٨١ إلى ٥٢٤ بسبب غموض التنافس بينهم وعدم وضوح الرؤية في هذه الفترة التي جاءت بعد مرور أربع سنوات من توقف الحياة النيابية وإصدار الأمر الأميري بحل مجلس الأمة الرابع في أغسطس عام ١٩٧٦. كما أن تغيير الدوائر الانتخابية قد شمل مناطق جديدة لم تكن موجودة في السابق بالإضافة إلى فصل وضم مناطق انتخابية عن الدوائر التي كانت تتبعها في السابق.

٢ - أما أسباب انخفاض أعداد المرشحين في انتخابات مجلس ١٩٨٥ إلى ٢٦٨ فإنها ترجع إلى تنافس المرشحين على شكل قوائم انتخابية التقت فيها

توجهات المرشحين وأرائهم التي تم صياغتها في برنامج انتخابي واحد. سواء كان ذلك في دائرة انتخابية واحدة أو في دوائر متعددة. كما عملت ظاهرة ما تسمى بـ «الانتخابات الفرعية» التي تجرى عادة قبل فتح باب الترشيح إلى تقلص أعداد المرشحين أيضاً، ويتم من خلال هذه الانتخابات تزكية اثنين من المرشحين في دائرة انتخابية ما لخصوص الانتخابات النيابية بناخبين ملتزمين.

٣ — ويرجع ارتفاع أعداد المرشحين لانتخابات المجلس الوطني الذي بلغ عددهم حتى قفل باب الترشيح ٥٨٣ إلى إجماع بعض المرشحين في انتخابات المجالس النيابية السابقة عن خوض انتخابات المجلس الوطني مما هيا الفرصة السانحة أمام الوجوه الجديدة التي لم يحالفها الحظ في الانتخابات السابقة.

أما انسحاب وتنازل المرشحين خلال الفترة التي حددتها المادة (٢٤) من قانون الانتخابات والتي تمتد إلى قبل موعد الانتخاب بأربعة أيام، فقد سجلت انتخابات المجلس الوطني ارتفاعاً ملحوظاً بأعداد المتنازليين أو المنسحبين وبلغ ٢٢٥ مرشحاً وبنسبة ٤٠٪ بينما كانت أعداد المنسحبين في مجلس ١٩٨١ (٨٧) مرشحاً وبنسبة ١٦٪ في الوقت الذي انخفضت فيه أعداد مرشحي مجلس ١٩٨٥ إلى ٣٧ مرشحاً وبنسبة ١٢٪.

ويوضح الجدول التالي الذي أعده فريق (كونا) لتغطية الانتخابات اعداد مرشحي انتخابات مجلس ١٩٨٥، الأعضاء في المجالس السابقة ومرشحي مجلس ١٩٩٢ الذين خاضوا انتخابات المجالس النيابية السابقة.

مجلس الأمة	الأول ٦٢-٦٧	الثاني ٧١-٧٦	الثالث ٧٥-٧٦	الرابع ٧٦-٨١	الخامس ٨٥-٨٦
المرشحون في انتخابات مجلس ١٩٨٥ الأعضاء في المجالس النيابية السابقة	١٤	١٧	٢٢	٢٠	٤٤
المرشحون في انتخابات مجلس ١٩٩٢ خاضوا انتخابات المجالس السابقة	١٢	١٨	١٧	٢٧	٥٦

**القضايا المطروحة  
على الساحة الانتخابية**

ينتظر الكويتيون بترقب ما ستسفر عنه نتائج انتخابات مجلس الامة التي ستجرى في ٥ أكتوبر ١٩٩٢. وقد بدأ نشاط المرشحين في حملاتهم الانتخابية لجذب الأصوات الكافية لتبوء كرسي البرلمان منذ لحظة صدور المرسوم الأميري بتحديد الخامس من أكتوبر يوماً للانتخابات وسط أجواء شعبية محمومة تعكس الارتفاع الكبير بالوعي والاهتمام بقضايا الوطن والمواطنين وذلك بعد التجربة المريعة التي مرت بها الكويت وشعبها من جراء الغزو العراقي الفاشم.

وتكتظ معظم مقرات المرشحين بجمهور كبير حين الإعلان عن افتتاح المقر أو إجراء ندوة فيه يطرح المرشح خلالها برنامجه الانتخابي أو يناقش القضايا التي تهم المواطن الكويتي.

ولاشك أن القضايا التي تزدق الشارع الكويتي في هذه الفترة المهمة من تاريخ الكويت متشعبة ومتداخلة وتمس جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إلا أن أولويات الشارع الكويتي تنحصر في مجموعة من القضايا تستمد أهميتها من الأحداث التي عصفت بالكويت والمنطقة في الآونة الأخيرة والتحولات الجذرية التي اجتاحت العالم من أقصاه إلى أقصاه.

فمن الناحية السياسية تحتل قضية الأمن القومي المرتبة الأولى في أجندة الناخب الكويتي الذي سلبت منه هويته لمدة سبعة أشهر ذاق خلالها جميع أشكال العذابات إبان الاحتلال العراقي للكويت.

ومن أهم المواضيع المطروحة على الساحة الكويتية المتطعة بقضية الأمن القومي ويناقشها المرشحون والناخبون موضوع الاتفاقيات الأمنية التي عقدها دولة الكويت مع بعض الدول الغربية. ويتفق عدد كبير من المرشحين بأن هذه الاتفاقيات لا تكفي لتحقيق أمن دائم للبلاد إذا فقد دعا هؤلاء المرشحون إلى الاهتمام بالمؤسسة العسكرية وتطويرها وإعادة النظر بنظام التجنيد الإجباري إلى جانب التنسيق مع الدول المجاورة الشقيقة لإرساء ترتيب أمني في المنطقة يضمن تحقيق أمن ذاتي يصد أي عدوان خارجي. وكذلك العمل على ترسيخ الديمقراطية والحريات العامة والمحافظة على حقوق الإنسان كي تجد الكويت لها مكاناً في النظام العالمي الجديد الذي هو في طور التبلور والذي لا يقبل أقل من هذه الشروط للاتحاق به.

وتأتي قضية المساواة السياسية وفتح ملف ٢ أغسطس، في المرتبة الثانية في أجندة الناخب الكويتي حيث تردد في عدد كبير من المقرات الانتخابية موضوع إجراء تحقيق شامل واقتراح قيام لجنة برلمانية ينال إليها القيام بهذه المهمة. ويتفق معظم من يندلون بمبدأ المساواة السياسية حول قضية الفوز العراقي للكويت بأن القضية ليست قضية محاسبة أحد ولكن لكشف الحقائق من أجل الاتعاط والتعلم من الأخطاء وكذلك من أجل التاريخ والأجيال القادمة التي سوف تسعى بشتى الطرق لمعرفة حقيقة ما حدث.

ومن جهة أخرى كثر الحديث خلال فترة الاستعدادات للانتخابات عن حقوق المرأة السياسية وذلك مقارنة بالانتخابات السابقة. وينقسم الشارع الكويتي إلى مؤيد ومعارض إلى جانب طرف ثالث يؤيد إعطاء المرأة حق الانتخاب دون حق الترشيح. ويستند المرشحون باطروحاتهم حول هذا الموضوع على مواد دستورية وفناوى دينية وأعراف اجتماعية كل يرى أنها تسند رايه.

وتدور في الساحة الكويتية مناقشات مطولة حول موضوع السماح بقيام أحزاب سياسية في البلاد. ويستشهد الرافضون لهذا الاقتراح بالكوارث الأمنية التي جلبها تناحر الأحزاب السياسية في بعض الدول العربية والأجنبية. بينما يؤكد المؤيدون لهذا الاقتراح بأن على الكويتيين الا يقارنوا أنفسهم بمن هم أسوأ منهم بل على العكس يجب أن يقتدوا بالدول الديمقراطية التي تنعم باستقرار سياسي مع وجود أحزاب سياسية فيها كما يشدد هذا الفريق على أنه ليس بالإمكان ممارسة ديمقراطية حقيقية دون أحزاب سياسية.

ويتفق معظم المرشحين على ضرورة إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وأهمها قانون التجمعات وقوانين الطباعة والنشر حيث ينتقي سبب وجودهم في الفترة الحالية.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد تصدرت قضية المحافظة على المال العام أجندة الشارع الكويتي. وأشار العديد من المرشحين في ندواتهم إلى هناك هدراً غير مبرر للمال العام في الوقت الذي يجب فيه الحفاظ على ثروات البلاد لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

كما تواجه خطة الحكومة لحل المديونيات الصعبة وتنشيط الاقتصاد التي تبنتها الحكومة قبل عدة شهور انتقادات من قبل شريحة من المرشحين الذين يطالبون بإعادة النظر في هذه الخطة في حين أن شريحة اكبر لم تشر إلى هذه القضية بالمرّة.

وبالنسبة لاستثمارات الكويت الخارجية فقد نال هذا الموضوع قسطاً وثيراً من المناقشات والأخذ والرد خاصة بعد ورود أنباء عن وقوع خسائر لاستثمارات الكويت في اسبانيا. ويشدد بعض المرشحين على ضرورة وضع استثمارات الكويت الخارجية تحت وصاية مجلس الأمة والا تكون سرّاً من أسرار الدولة كما هو الحال الآن.

أما من الناحية الاجتماعية فقد أخذت قضية التركيبة السكانية الصدارة بالنسبة للقضايا الاجتماعية المطروحة على الساحة. وعلى الرغم من تعدد الآراء حول هذه المشكلة من حيث أسباب ظهورها ومدى خطورتها على المجتمع الكويتي إلا أن الجميع يتفق على ضرورة إعطاء هذا الموضوع حقه في المجلس القادم والعمل على إصلاح الخلل القائم في التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي.

وتأخذ قضية «البدون» نفس الأهمية من قبل المرشحين والناخبين على حد السواء ويتفق الجميع على وجوب حلها. وينظر بعض المرشحين لهذه القضية من منظور إنساني حيث أنه لا يجوز أن يعيش في الكويت أشخاص لا يستطيعون التمتع بخدمات المجتمع المختلفة بينما ينظر فريق آخر إلى القضية بمنظور أمني حيث أن وجود هذه الفئة من الناس ومعظمها يعمل في السلك العسكري قد يؤدي إلى مشاكل أمنية الكويت بغنى عنها. ويكثر الحديث عن هذه القضية في المناطق الخارجية حيث يقطن معظم أفراد هذه الفئة.

وإلى جانب قضية «البدون» تأتي قضية الكويتيين حاملي الجنسية الكويتية من المادة الثانية. وقد طالبت شريحة عريضة من المرشحين ووعدت الناخبين في حال وصولهم إلى المجلس توحيد الجنسية الكويتية. ويقول معظم هؤلاء المرشحين أنه لا يجوز أن ينقسم الكويتيون إلى فئات وقد أثبتت أحداث الغزو بأنه لا فرق بين كويتي بالجنسية الأولى أو كويتي بالجنسية الثانية.



ونال موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية نصيبه من النقاش ويقترح بعض المرشحين تنقيح المادة الثانية من الدستور بحيث تكون الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع بينما يؤكد فريق آخر على أن المادة المذكورة لا تحتاج إلى تنقيح ويجب التروي في التعامل مع هذه القضية.

ويكثر الحديث في هذه الانتخابات حول ضرورة القضاء على الوسطة ووجوب سيادة القانون في المجتمع. كما ينادي عدد كبير من المرشحين بالمزيد من استقلالية القضاء إلى جانب الارتقاء بالخدمات الاجتماعية العامة وتقديم خدمات أفضل للمواطن. كما نال موضوع التعليم اهتمامًا كبيرًا من قبل المواطنين الكويتيين. وأقيمت حول هذا الموضوع عدد من الندوات التي ألقت الضوء على أهمية إعادة النظر بالعملية التعليمية بالكويت من حيث المناهج وغيرها من النواحي التعليمية.

ومن جهة أخرى، فإنه على الرغم من قيام انتخابات فرعية قبلية في بعض المناطق في الكويت إلا أنها لاقت امتعاضًا شديدًا من قبل شريحة واسعة من المواطنين سواء مرشحين أو ناخبين. وطلب البعض بتجريم الانتخابات الفرعية القبلية أو الطائفية إلى جانب القضاء على ظاهرة شراء الأصوات.

وهكذا، فإن الكويتيين سيتجهون إلى صناديق الاقتراع في ٥ أكتوبر يحملون معهم هموم وطنهم ويحددون، في مرحلة مصيرية من مراحل تاريخهم، من سيحتل مقاعد المجلس القادم ليضع نهاية لتلك الهموم والمشكلات.



## تحليل انتخابات مجلس الأمة

دشنت الكويت في الخامس من اكتوبر مرحلة تاريخية جديدة من مسيرة الديمقراطية التي سطرها ونظمها دستور البلاد الصادر عام ١٩٦٢.

وتشير المعطيات الأولية إلى أن أكثر من ٨٠ بالمائة من المقيدين في جداول الانتخابات شاركوا في الاقتراع الذي تم يوم الاثنين الماضي منذ الساعة الثامنة صباحا وحتى الثامنة مساء في مختلف أنحاء الكويت ومن خلال ٢٥ دائرة انتخابية.

واحتضن مجلس الامة الجديد غنصر على مستوى عال من الثقافة والعلم الامر الذي سيساعد حتمًا على معالجة قضايا كثيرة ستطرح على بساط البحث امام مجلس الامة الجديد الذي دعا سمو امير البلاد اليوم إلى انعقاده في ٢٠ اكتوبر الجاري.

وسيتراس الجلسة الاولى للمجلس اكبر الاعضاء سنًا وهو النائب جاسم الصقر الذي فاز بالمركز الثاني عن الدائرة الثالثة / الشويخ الشامية / باعتباره اكبرهم فيما يعتبر طلال العيار النائب الاول عن الدائرة الـ ٢٠ أصغر الاعضاء سنًا.

ويضم مجلس الامة لعام ١٩٩٢ تسعة أعضاء من المجلس الوطني من اصل ٣٤ رشحوا انفسهم كما أعيد انتخاب ٢٠ مرشحًا من أعضاء مجلس الامة لعام ١٩٨٥ من اصل ٣٤ عضوًا.

وفاز التجمع الإسلامي الشعبي بثلاثة مقاعد من اصل تسعة مرشحين نزلوا تحت هذه القائمة فيما فاز اثنان من المنبر الديمقراطي من اصل ثمانية واثنان من الائتلاف الإسلامي الوطني.

ويمثل الحركة الدستورية الإسلامية ثلاثة نواب ونائب واحد فقط من التجمع الدستوري في المجلس الجديد بينما فاز ١٥ نائبًا عن كتل النواب ومنهم من ينتمي للتنظيمات السياسية الأخرى، في حين نال أبناء القبائل أو كما يطلق عليهم القبليون تسعة مقاعد ويمثلون ثمانية دوائر انتخابية. كما فاز عشرة مرشحين مستقلين في الانتخابات الأخيرة.

ويذكر أن عباس مناور هو النائب الذي كانت له أكثر المشاركات النيابية في المجالس السابقة.. حيث شارك في جميع المجالس منذ المجلس التأسيسي عام ١٩٦٢ وحتى مجلس الأمة لعام ١٩٩٢ باستثناء مجلس عام ١٩٨١ الذي لم يفز بعضويته.

أما خالد العذوة فقد كان صاحب أكبر عدد من الأصوات حيث حصل في دائرته الـ ٢١ /الأحمدي/ على ٢٧٣٦ صوتاً فيما كانت أقل الأصوات من نصيب محمد ضيف الله الفائز بالمركز الثاني في الدائرة الـ ١٧ جليب الشيوخ والذي حصل على ٤٦٦ صوتاً.

واختلفت فروقات الأصوات بين المركزين الأول والثاني من دائرة إلى أخرى وكان أكبر هذه الفروقات في الدائرة الـ ١٦ /العمرية/ حيث حصل الفائز بالمركز الأول وهو مبارك الدولية على ٢١٩٣ صوتاً بفارق ٨٤٢ صوتاً من الفائز بالمرتبة الثانية وهو مبارك الخرينج الذي حصل على ١٣٥١ صوتاً. أما أقل الفروقات فكانت في الدائرتين الـ ١٩ /الجهراء الجديدة/ والـ ٢٥ /أم الهيمان/ حيث لم يفصل الفائز بالمركز الأول فيهما عن الثاني سوى ثلاثة أصوات فقط.



## مراسم افتتاح مجلس الأمة

يتفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد صباح بعد غد بافتتاح دور  
الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع لمجلس الأمة. ويستقبل حضرة  
صاحب السمو الأمير من قبل لجنة الاستقبال برئاسة رئيس السن أي أكبر  
الأعضاء سنًا وهو جاسم حمد الصقر حيث يصطحب سموه لإزاحة الستار عن  
اللوحة التذكارية للافتتاح.

ومن ثم يتفضل حضرة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد ورئيس  
مجلس الوزراء والسيد رئيس السن بأخذ أماكنهم على المنصة.

وتبدأ مراسم الافتتاح بتلاوة من آيات الذكر الحكيم يتفضل بعدها حضرة  
صاحب السمو أمير البلاد بإلقاء النطق السامي معلناً بدء مرحلة جديدة من  
الحياة البرلمانية بعد توقف دام ست سنوات متفذاً لوعده أطلقه سموه بتكريس  
مبدأ المشاركة الشعبية في ظل دستور الكويت وذلك بالمؤتمر الشعبي الذي عقد في  
مدينة جدة بالملكة العربية السعودية إبان الاحتلال العراقي الأثم.

ثم يلقي رئيس السن خطاباً يرحب فيه بحضرة صاحب السمو الأمير يتلى  
بعد مرسوم الدعوة بالانعقاد المجلس. ومن بعده يلقي سمو ولي العهد رئيس مجلس  
الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح الخطاب الأميري الذي يشرح برنامج عمل  
الحكومة وتطلعاتها للمرحلة المقبلة إضافة إلى أهم القضايا التي تواجه الكويت  
وسعيها إلى وضع الحلول المناسبة لها.

وتتوقف الجلسة بعد تلاوة الخطاب الأميري فترة تودع خلالها لجنة  
الاستقبال حضرة صاحب السمو الأمير.

وبعد مغادرة صاحب السمو الأمير قاعة المجلس يستأنف الأعضاء  
جلساتهم للنظر في جدول الأعمال. وحسب المادتين ٣٢ و ٣٣ من اللائحة الداخلية  
للمجلس يشرع المجلس بعد انتهاء مراسم افتتاح الدور السنوي العادي في  
انتخاب أعضاء مكتبه أو استكمال عددهم وفقاً للدستور واللائحة.



«يتكون مكتب المجلس من رئيس ونائب الرئيس وأمين السر والمراقب ويضم إليهم رئيس كل من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجرد انتخابهما..» ولا يجوز إجراء أي مناقشة في المجلس قبل انتخاب أمين السر والمراقب.

ووفقاً للمادتين ٤٢ و ٤٣ من اللائحة الداخلية للمجلس «يؤلف المجلس خلال الأسبوع الأول من اجتماعه السنوي اللجان اللازمة لأعماله.. ويؤلف المجلس اللجان الدائمة الآتية:

- أولاً: لجنة العرائض والشكاوى وعدد أعضائها خمسة.
- ثانياً: لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، وعدد أعضائها خمسة.
- ثالثاً: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وعدد أعضائها تسعة.
- رابعاً: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وعدد أعضائها سبعة.
- خامساً: لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد وعدد أعضائها خمسة.
- سادساً: لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل وعدد أعضائها خمسة.
- سابعاً: لجنة الشؤون الخارجية وعدد أعضائها خمسة.
- ثامناً: لجنة المرافق العامة وعدد أعضائها سبعة ويدخل في اختصاصها على وجه الخصوص ما يتعلق بالمرافق المرتبطة بوزارات البريد والبرق والهاتف والأشغال العامة والكهرباء والماء والبريد.



## تعليق حول بدء اجتماعات الفصل التشريعي السابع

سوف تسجل كتب تاريخ دولة الكويت يوم الثلاثاء العشرين من أكتوبر عام ١٩٩٢ كواحد من أكثر أيام هذا البلد الصغير إشراقاً وبهجة. فهو يوم وفاة القائد لعهد الذي قطعه على نفسه قبل عامين وبضعة أيام عندما وعد في مؤتمر جدة الشعبي بالعودة للديمقراطية نهجاً وممارسة والعمل بدستور ١٩٦٢ كاملاً غير منقوص. كما أن يوم العشرين من أكتوبر ١٩٩٢ سوف يدخل كتب التاريخ باعتباره اليوم الذي تجلت فيه الوحدة الوطنية الكويتية كأنصع ما يكون عندما تلاقت آراء وأفكار سمو أمير البلاد وأعضاء مجلس الأمة والسلطة التنفيذية مع هموم وطموحات وتطلعات أبناء الشعب الكويتي والتي كشفت عنها المخيمات الانتخابية خلال الفترة التي سبقت انتخابات الخامس من الشهر الجاري.

لقد أكدت كلمة الشيخ جابر الأحمد الصباح التي تضمنت النطق السامي بافتتاح دور من المبادئ الأساسية التي تحدد ملامح مسيرة الكويت خلال المرحلة الجديدة التي ابتدأت يوم الرابع والعشرين من أكتوبر، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: الحفاظ على استقلال الكويت وحرية والنهوض به ورفعته شعبه هي الغاية الأولى التي يجب أن تعمل لها الأجيال الكويتية باستمرار.

ثانياً: حق المواطنين في اختيار ممثليهم بوجي من إرادتهم الحرة هو الطريق السليم لخدمة الوطن وهو مصدر الثقة في صواب الأداء.

ثالثاً: إن الكويت نجحت في تصفية آثار العدوان المادية والبيئية، ولكن الآثار النفسية مازالت قائمة لصعوبة وقساوة التغلب عليها خاصة في ظل الدماء البريئة التي سالت وفي ظل منبات الأسرى الذين مازالوا في سجون نظام الحكم العراقي.

رابعاً: إن صمود الكويتيين في الداخل والخارج وتراصهم وتماسكهم وتراحمهم الواسع والدؤوب كان وراء ذلك التأييد الشعبي العالمي الواسع الذي لقيته القضية الكويتية منذ الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ وإلى الآن.

خلفاً إن الدفاع عن الكويت وحمايتها هو في المقام الأول مسؤولية شعبها بالرغم من ضرورة تعميق العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة التي وفقت إلى جانب الحق وأزرت الكويتيين.

سلباً: إن الاعتماد على الذات يحتم معرفة القدرات الذاتية بعقلانية ودقة كي لا يدخل الإنسان في مضمار أطول من نفسه ولا تنقز الأوطان إلى مواقع غير مستعدة لها.

سلباً: إن خدمة الوطن صنو للنهج الأخلاقي الذي يستمد قيمه ومبادئه من الشرائع السماوية ومن مصلحة البلاد.

ثامناً: إن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واجب لانهما معاً من الكويت وللكويت، وهو تعاون تفرضه الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

وكانت تلك المبادئ ذاتها هي التي حفلت بها كلمة رئيس السن عبدالعزيز حمد الصقر الذي أكد أن الشرعية استكملت عودة مؤسساتها يوم العشرين من أكتوبر بعودة الحياة البرلمانية إلى البلاد والتي يعود للرواد من رجالات الكويت الأول فضل إقامتها وإرساء قواعدها.

ولقد شدد رئيس السن على تعاون السلطتين - تشريعية وتنفيذية - في ظل تحديات وظروف تحتم الموضوعية في معالجة القضايا والواقعية في ممارسة العمل داخل البرلمان أو الحكومة بحيث يكون اختلاف الرأي وتباين الاجتهاد في نهاية المطاف لخدمة مصلحة الكويت وشعبها.

أما الوحدة الوطنية، فقد حمل رئيس السن مجلس الأمة مهمة ترسيخها وإنكسار روحها وتأسيس مفهومها، وطالب الأعضاء بأن يكونوا قدوة في إنكار المصالح الشخصية والمكاسب السياسية ونبذ العصبية القبلية والمحاباة الطائفية.

وبالنسبة للخطاب الأميري الذي ألقاه سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح والذي يشكل خطة عمل الحكومة

خلال هذه المرحلة فقد حفل وإن كان بشكل أكثر تفصيلاً بذات المبادئ والأهداف التي وُردت في كلمتي سمو الأمير ورئيس السن. ولخص الخطاب الأميري القضايا التي تشغل بال المواطنين والتي ستكون محور عمل الحكومة كما يلي:  
تقديم الرعاية لأسر الشهداء والمفقدين.

— متابعة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق لتأخذ وضعها الشرعي في القوانين والعلاقات الدولية.

— الاهتمام بأمن البلاد بتعليم وتدريب رجاله وتجهيزهم بالوسائل والتقنيات الحديثة بما يعزز قدراتهم ويؤهلهم لتحمل المسؤولية.

— إعادة بناء وتطوير القوات المسلحة وتزويدها بالمعدات والأسلحة اللازمة مع التركيز على العنصر البشري لحماية الوطن والمحافظة على استقلاله.

— تعديل المسار الاقتصادي لتحقيق نمو صحيح ورفع مستوى الأداء الإداري والانتاجي للمؤسسات الاقتصادية الوطنية وتنويع الموارد.

— الاستمرار بجهود التخطيط الشامل ومتابعة بناء الدولة الحديثة وتطوير وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية لجميع المواطنين في جميع المناطق.

— الاستمرار في توفير الضمان الاجتماعي وتعزيز الدور الاجتماعي للمرأة الكويتية وتحقيق طموحاتها.

— تعزيز إمكانات مرفق الإعلام بما يمكن تجهزته من أداء رسالتها في تكريس الانتماء للوطن وتعزيز الوازع الديني والأخلاقي.

— الاهتمام بالشباب باعتبارهم الطاقة الحقيقية التي يمكن استثمارها لأجل تماشى مع الأهداف الوطنية ورعايتهم ذهنياً ونفسياً وبدنياً.

— الاهتمام بالتركيبة السكانية والتحكم في حجم ونوعية العمالة الوافدة وتنمية الموارد البشرية الوطنية.

- الالتزام بثوابت السياسة الخارجية الكويتية المتمثلة في الحفاظ على استقلال البلاد وتعميق الانتماء العربي والإسلامي والدفاع عن قضايا الأمة ومبادئ الحرية والعدل والسلام وحقوق الإنسان وتعميق العلاقات مع دول مجلس التعاون والدول الشقيقة والصديقة التي ساندت الكويت.

وفيما يتعلق بالوحدة الوطنية والتعاون بين السلطات فقد أئرد لها الخطاب الأميري في ختامه أربع فقرات كاملة نظرًا لأنها وكما ورد بالنص «تمثل القاعدة الأساسية للممارسة الديمقراطية وفاعليتها».

ويمكن القول بكل جرأة أن الخطاب الأميري الذي ألقاه سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء قد استجاب للتوجهات الشعبية التي عبرت عن نفسها في النقاشات والحوارات التي دارت بين الناصحين والمرشحين خلال فترة الإعداد للانتخابات، وهي استجابة تؤكد أصالة التوجه الديمقراطي في المجتمع الكويتي.

إن ما تردد يوم أمس العشرين من أكتوبر عام ١٩٩٢ كان سيمفونية رائعة النغمات، عزف مفرداتها قادة الكويت ونوابها أما عنوان تلك السيمفونية فهي تلك الكلمات الشهيرة التي أطلقها صاحب السمو أمير البلاد في وقت سابق وتغنى بها الجميع «كلنا للكويت والكويت لنا».





## التشكيلات الوزارية في الكويت

أعلن هنا ظهر اليوم (١٩٩٧/٨-٨٧) تشكيل الحكومة الكويتية الجديدة وهي السادسة عشرة في تاريخ البلاد والسابعة التي يرأسها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بأكبر مشاركة من نوعها من أعضاء مجلس الأمة المنتخبين.

ويبين دستور دولة الكويت الصادر في عام ١٩٦٢ في الفصل الرابع - السلطة التنفيذية - مادة ١٢٢ أن مجلس الوزراء يهيمن على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية.

ويشترط فيمن يتولى الوزارة حسب المادة ٢٥ أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون وأن تتوافر فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخابات وأن لا يقل سنه يوم الانتخابات عن ثلاثين سنة ميلادية وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.

وبموجب المادة ١٢٦ يؤدي رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام الأمير اليمين التالية «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق».

وعرفت الكويت في ١٩٦٢/٨/٧ أول وزارة في تاريخها برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح حيث شكلت للتحضير لانتخابات المجلس التأسيسي.

أما الوزارة الثانية فقد شكلت في ٢٨ يناير ١٩٦٢ برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح بعد انتخابات أول مجلس أمه بالكويت والتي جرت في ٢٢ يناير ١٩٦٢، وتشكلت الوزارة الثالثة في ٦ ديسمبر ١٩٦٤ لكنها لم تمل ثمة مجلس الأمة بسبب تعارضها مع المادة ١٣١ من الدستور وكان من نتيجة ذلك أن استقالت الوزارة وتم تشكيل وزارة جديدة في ١٩٦٥/٨/٢ وهي الوزارة الرابعة.

أما الوزارة الخامسة فقد تشكلت في ٤ ديسمبر ١٩٦٥ بعد وفاة المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت آنذاك وهي أول وزارة في عهد الشيخ صباح السالم الصباح وبترئاسة الشيخ جابر الأحمد الصباح.

والوزارة السادسة تشكلت في ٤ فبراير ١٩٦٧ برئاسة الشيخ جابر الاحمد الصباح بعد انتخابات مجلس الامة الثاني التي جرت في ١٩٦٧/٢٥.

وصدر المرسوم الاميري بتشكيل الوزارة السابعة في ٤ فبراير ١٩٧١ بعد انتخابات مجلس الامة الثالث وكانت الحكومة برئاسة الشيخ جابر الاحمد الصباح. وفي ١٥ اكتوبر ١٩٧١ صدر مرسوم بتعيين وزيرين جديدين لوزارة العدل وآخر لوزارة الكهرباء.

وبعد انتخابات مجلس الامة الرابع تشكلت الوزارة الثامنة في ٩ فبراير ١٩٧٥ برئاسة الشيخ جابر الاحمد الصباح، وقد تم في هذه الوزارة استحداث وزارة للإسكان لأول مرة واخرى للنقط.

اما الوزارة التاسعة فقد تشكلت في ١٩٧٦/٩/٦ برئاسة الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح بعد الامر الاميري الذي اصدره الشيخ صباح السالم الصباح امر الكويت آنذاك بحل مجلس الامة في اغسطس ١٩٧٦.

وفي ١٦ فبراير ١٩٧٨ تشكلت الوزارة العاشرة في تاريخ الكويت والاولى في عهد سمو الشيخ جابر الاحمد الصباح وكانت برئاسة، سمو ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح.

وتشكلت الوزارة الحادية عشرة في ٤ مارس ١٩٨١ بعد انتخابات مجلس الامة الخامس التي جرت في ٢٣ فبراير ١٩٨١ في حين تشكلت الوزارة الثانية عشرة في ٣ مارس ١٩٨٥ بعد انتخابات مجلس الامة السادس في ٢٠ فبراير ١٩٨٥. وجميع هذه الوزارات كانت برئاسة الشيخ سعد العبدالله الصباح.

وصدر المرسوم الاميري بتشكيل الوزارة الثالثة عشرة في ٢ يوليو ١٩٨٦ بعد صدور الامر الاميري بحل مجلس الامة السادس في ٣ يوليو ١٩٨٦ وقد ضمت الوزارة عشرين وزيرا وكانت برئاسة الشيخ سعد العبدالله الصباح.

وبعد إجراء انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٩٠ صدر مرسوم اميري بتشكيل الوزارة الرابعة عشرة وذلك بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٩٠ وبترئاسة الشيخ سعد العبدالله الصباح.

وكانت الوزارة الخامسة عشرة قد شكلها سمو ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح في ٢٠ ابريل ١٩٩١ بعد أن من الله على الكويت بنعمة التحرير من العدوان العراقي الغاشم. وقد عهدت اليها مهمة اعادة البناء والاعمار لما دمره العدو العراقي الاثم وتكونت من ٢٠ وزيرا.

وهكذا فإن الامر الاميري الذي صدر في ١٢ اكتوبر ١٩٩٢ بتعيين سمو ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح رئيسا لمجلس الوزراء وبتكليفه بتشكيل وزارة جديدة بعد انتخابات مجلس الأمة السابع تعتبر الوزارة السادسة عشرة بتاريخ البلاد والسابعة التي يرأسها سموه.

وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح هو الابن الاكبر للمغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح. وقد ولد عام ١٩٣٠ وتلقى تعليمه العام في الكويت ثم سافر إلى إنجلترا عام ١٩٥١ حيث التحق بكلية هاندين العشرية ثم اعقبته دورات متخصصة في شؤون الامن والشرطة في الخارج.

وقد تدرج سموه في مختلف المناصب بجهاز الشرطة والامن العام حتى عين نائبا لرئيس الشرطة عام ١٩٥٩ ثم نائبا. لرئيس الشرطة والامن العام بعد دمج الدائرتين في العام نفسه.

وقد عين سموه وزيرا للداخلية في يناير ١٩٦٢ وفي ديسمبر ١٩٦٤ اسندت اليه وزارة الدفاع بالاضافة إلى وزارة الداخلية.

وأعلن سمو أمير البلاد الشيخ جابر الاحمد الصباح تزكية الشيخ سعد العبدالله وليا للعهد في يناير ١٩٧٨.

ويحكم منصب سموه فهو يرأس مجلس الدفاع الاعلى والمجلس الاعلى للبترويل ومجلس الخدمة المدنية والمجلس الاعلى للاسكان والمجلس الاعلى للتخطيط. وقد عرف عن سموه حبه للمطالعة التاريخية والعسكرية والأدبية.

## الذكرى الثانية لمؤتمر جدة الشعبي

عقد في مثل هذا اليوم (١٣/١٠/١٩٩٠) وتحت شعار «التحرير ... شعارنا، سبلنا. هدفنا المؤتمر الشعبي الكويتي في مدينة جدة بالملكة العربية السعودية تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد.

وقد توافد أبناء الكويت من جميع فئات وشرائح المجتمع الكويتي على مدينة جدة تلبية لدعوة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ليعلموا للعالم استنكارهم للجريمة التي أقدم عليها النظام العراقي بحق بلدهم ويؤكدوا في نفس الوقت تمسكهم بشرعيتهم المتعقلة بأمرهم وحكومتهم.

وفي هذا المؤتمر التاريخي لقن أبناء الكويت النظام العراقي وكل من شكك بقدرة الكويتيين على الصمود أمام هذه الكارثة درساً لن ينسوه من خلال توحيد كلمتهم والوقوف خلف قيادتهم من أجل تحرير وطنهم المفقود به.

وأيضاً من قبيل المصادفة أن تجتمع كلمة الكويتيين المؤتمرين بكلمة اخوانهم الصامدين داخل الكويت فقد كان الرأي واحد والهدف واحد وهو تخليص الوطن من قبضة الغزاة، وكان الصامدون يتابعون بكل شغف هذا المؤتمر الوطني الذي زاد إيمانهم بعدالة قضيتهم ورفع من معنوياتهم وأكد لهم أن الكويتيين في كل مكان يشعرون شعورهم ويعملون من أجل الهدف نفسه.

ولا شك أنه كان لهذا المؤتمر وقعة وتأثيره على دول العالم الشقيقة والصديقة التي وقفت مع الكويت حتى تحررت ورجعت لأهلها ورجع أهلها لها. فقد أبدت جميع هذه الدول إعجابها بإصرار الكويتيين كلهم على دحض هذا العدوان من خلال توحيد صفوفهم والالتفاف حول قيادتهم الشرعية الأمر الذي أدى إلى تعزيز الإيمان بعدالة قضية الكويت في نفوس شعوب وقيادات هذه الدول واعطاهم الدافع الاخلاقي للمضي في ممارسة كل ما من شأنه أرجاع الحق لأهله مهما كانت التضحيات.

وإيماناً من المؤتمرين بأن الكويت لابد راجعة إن طال الزمان أو قصر فقد أخذ الحديث عن الكويت ما بعد التحرير الحيز الأكبر في هذا المؤتمر الشعبي، وأكد الخطاب التاريخي الذي القاه صاحب السمو أمير البلاد في مؤتمر جدة بكل وضوح هذا الإيمان المطلق فقد قال صاحب السمو في خطابه «لا بد لنا.. من

التركيز على كويت المستقبل التي ستكون بينن الله أكثر عزة وشموخا واستقرارا  
وأما لأن ما قدمه ويقدمه الشعب الكويتي من تضحيات في هذه المحنة سيكون  
ركائز قوية وصلبة لانتلافة كويتية وثابة في جميع المجالات نحو مستقبل أفضل  
تضم فيه جميع المخلصين والأوفياء والشرفاء الذين صانوها وحافظوا عليها  
ودافعوا عنها...».

وقد ردد خطاب سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء نفس المفاهيم التي  
حفل بها خطاب صاحب السمو الأمير وتنعكس امتنان القيادة لشعب الكويت الوفي  
الذي التف حول قيادته وأولاه الثقة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الكويت. قال  
ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في خطابه: «إن القيادة السياسية التي كانت  
دائما هي الأقرب إلى قلب شعبنا والأكثر احساسا بنبضة وحقيقة مشاعره لن  
نتوانى عن التفاعل مع آماني شعبنا والتجاوب مع طموحاته بعد تحرير وطننا  
وعودتنا إلى أرضنا وديارنا بعون الله .. إن أهدافنا التي نريد أن نحققها كبيرة  
وعظيمة بعد تحقيق النصر وانسحاب الغزاة، وإن الكويت التي دافع عنها الشعب  
الكويتي كله ستحتضن الشعب الكويتي كله، وستقوم الكويت في ظل دستور  
١٩٦٢ بتعزيز الديمقراطية وتعميق المشاركة الشعبية التي كانت ولا تزال هدفنا  
نسعى إليه ونجتهد في تحقيقه...».

أما كلمة ممثل المؤتمرين التي ألقاها السيد عبدالعزيز حمد الصقر باسم  
جميع أبناء الشعب الكويتي فلم تدع مجالا للشك بأن أهل الكويت جميعا يقفوا  
صفاً واحداً خلف قيادتهم عازمين بكل إصرار على تحرير وطنهم من براثن  
الاحتلال مؤكدين للعالم حبههم لأرضهم متمسكين بشدة بشريعتهم المتمثلة بأمرهم  
ودستورهم. قال السيد عبدالعزيز الصقر في خطابه الذي تناول فيه أهم الثوابت  
التي ينبغي الالتزام بها في إعادة بناء البيت الكويتي «في لقاء كهذا، رسمي الدعوة  
شعبي الاستجابة ليس الهدف أبدا مياعة آل صباح، ذلك لأن مياعة الكويتيين  
لهم لم تكن يوما موضع جدل لتؤكد، ولا مجال نقض لتجدد، ولا ارتبطت بموعد  
لتمدد، بل هي بدأت محبة وإشفاقا واستمرت تعاوننا وإتفاقا ثم تكرست دستورا  
وميثاقا ولقد أثبت الشعب الكويتي في أصعب الظروف وأشدّها خطرا، وفاءه  
بوعده، والتمازه بكامل دستوره وعقده حيث تمسك بشريعته ووقف وقفة الرجل

الواحد وراء أمير البلاد وولي عهده فسجل بذلك رائحة نادرة في التاريخ، كسب بها احترام العالم، واجهض من خلالها أحلام الغزاة، بل إنني لا أؤكد أن الإجماع الشعبي الكويتي في التمسك بالشرعية كان عامة حاسما في تحقيق الإجماع العالمي غير المسبوق بتأييد الكويت...».

وبعد أن انقضى المؤتمر أخذ كل يؤدي دوره الذي كلفه به توصيات هذا المؤتمر فراحث الوفود الشعبية التي تشكلت في مؤتمر جدة تجوب العالم لتشرح لشعوبه قضية الكويت العادلة وتوضح لهم حجم المأساة التي يعاني منها الشعب الكويت من جراء البطش والتكثيل الذي تمارسه قوات النظام العراقي ضده. وقامت الحكومة بدورها ببذل الجهود لكسب التأييد الدولي لقضية الكويت في المحافل الدورية وعلى مستوى الحكومات الدولية وفُرت احتياجات الشعب الكويتي في الشتات وفي الداخل.

وقد تحررت الكويت بفضل هذه المساعي بكسب تأييد العالم الذي دخل في حرب ضد النظام العراقي وانقذ الكويت من قبضة المعتدي.

وانطلاقا من المبادئ التي رسمها المؤتمرين في جدة بدأ العمل على بناء الكويت المحررة لتعود أفضل مما كانت عليه، وقد أعطيت الأولوية لاعادة بناء البنية التحتية التي دمرها الغزاة وإطفاء الحرائق التي أشعلتها قوات النظام العراقي قبيل اندحارها. وتم كل ذلك في فترة قياسية اثارت دهشة المراقبين الذين تنبأوا بأن هذه العملية ستأخذ سنين طويلة بسبب ضخامة الدمار.

ثم أعلن صاحب السمو أمير البلاد عن موعد إجراء انتخابات مجلس الأمة التي جرت في الخامس من أكتوبر ١٩٩٢ تحقيق لوعده أطلقته القيادة الكويتية في مؤتمر جدة بتعزيز الديمقراطية وتعميق المشاركة الشعبية في ظل دستور الكويت.

وقد جرت هذه الانتخابات في أجواء تنافسية شريفة وإقبال منقطع النظير من قبل جمهور الناخبين دل على تلهف الكويتيين على المشاركة في بناء بلدهم والمساهمة في تثبيت نظام حكمهم، وأقررت نتائج الانتخابات كوكبة من أبناء الكويت نالوا ثقة الشعب ليمثلهم في أهم مجلس أمة انتخب في تاريخ الكويت.



وهكذا فإن الشعب الكويتي إذ يقف عند هذه الذكرى التاريخية ويعود  
بذاكرته لتلك الأيام المرة فإنه في نفس الوقت يتغمر بشعور من الفخر والاعتزاز  
لقدرته على الصمود وتحدي الصعاب والتمسك بحقه فيقدر ما كان الحمل ثقيلاً  
كانت عزيمة وإيمان الكويتيين أقوى من كل الاحمال.



الفصل الثاني

# إعادة الإعمار



سمو أمير البلاد رعى  
احتفال اطفاء آخر  
بئر نفطية مشتعلة

تابع المواطنون الكويتيون يشغف وتلهف وشعوب دول العالم قاطبة يوماً بعد يوم الجهود المكثفة التي قامت بها الحكومة الكويتية للسيطرة على آبار النفط التي أشعلها البغاة العراقيون قبل انسحابهم من أرض الكويت المحررة والتي تقدر بحوالي ٧٣٠ بئراً. ويشمل سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح برعايته يوم غد الأربعاء (٦ نوفمبر ١٩٩١) حفل اطفاء آخر آبار النفط المشتعلة بحقل البرقان بمنطقة الأحمد.

وقد انتهجت الحكومة الكويتية من خلال العقود التي أبرمتها مع فرق الاطفاء العالمية سياسة انكفاء روح المنافسة بين الشركات المتخصصة وذلك بهدف تجاوز آثار هذه المحنة بأسرع وقت ممكن غير أبهة بما يصدره خبراء اطفاء حرائق النفط الدوليين من تصريحات مفادها بأن اطفاء حرائق النفط قد تستغرق عدة أعوام وتتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات مما سيحرم الكويت من تصدير مصدر ثروتها الرئيسية وسيقلل ذلك من احتياطيات النفط التي تقدر بمائة بليون برميل.

ونظراً لما خلفته حرائق آبار النفط من دمار بيئي هائل برزت آثاره على الحياة الطبيعية في الكويت فقد أولت الشركات العاملة اهتمامها بالسيطرة على الآبار المجاورة للمناطق السكنية وكذلك السيطرة على الآبار غير المشتعلة المسببة لتكوين البحيرات النفطية والسيطرة على الآبار التي يتولد منها الدخان بكثافة كبيرة مما يزيد من نسبة التلوث.

وأكد وزير النفط الدكتور حمود الرقبة بأن أسلوب التعاقد اليومي مع فرق الاطفاء العاملة قد أثبت جدواه ووفر المرونة المطلوبة لانتقال هذه الفرق من حقل لآخر مع مرونة زيادة أو تقليص عدد الفرق.

ومن الجدير بالذكر أن هناك ثمان دول شاركت بعمليات اطفاء الآبار وتضم أكثر من ٢٥ فريقاً وهي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وإيران والصين وهنغاريا ورومانيا والاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى الفريق الكويتي الذي التحق بعمليات الاطفاء ويأثر باطفاء أول بئر في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩١.

وكانت بوادر المنافسة بين فرق الاطفاء العاملة واضحة عندما استخدم الفريق المجري محركات لطائرة مميح ٢٦ فوق دبابة من طراز م٢٥. لنفت كمية من المياه تصل إلى ١٤٨ متراً مكعباً في الدقيقة الواحدة مقابل متر مكعب واحد يمكن نفثه بالطرق العادية. وتراوحت مدة اطفاء ثلاثة آبار بين ١٢ ثانية ودقيقتين في الوقت الذي تستغرق فيه فرق الاطفاء الأخرى يوماً كاملاً، كما استخدمت إحدى الفرق الأميركية أسلوباً فنياً جديداً باستخدام رغاوي كيميائية يمكنها أن تطفئ بئراً محترقة في دقيقة واحدة.

وأوضح وزير النفط الدكتور حمود الرقبة إلى أن تقديرات تكاليف إطفاء الآبار قد تصل إلى ١.٥ مليار دولار منها ٦٠٠ مليون دولار قيمة معدات سيعاد بيعها. وأشار إلى أن ١٠٪ من الآبار المحترقة سيتم إغلاقها بشكل نهائي. أما الـ ٩٠٪ الباقية فإن حوالي ٧٠٪ منها سيتم إصلاحها باصلاحات بسيطة في حين تحتاج الأخرى إلى دراسة جدوى يتحدد على ضوءها الاستفادة منها أو الإغلاق نهائياً.

ومن الجدير بالذكر أن إنتاج الكويت من النفط يبلغ حالياً ٢٧٠ ألف برميل يومياً و سيرتفع إلى ٤٠٠ ألف برميل مع نهاية العام الحالي وسيصل إلى ٨٠٠ ألف برميل في منتصف العام المقبل.

وأعرب الدكتور الرقبة عن أمله في أن تستعيد الصناعة النفطية نشاطها في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وأشار إلى أن التقديرات الأولية لتكلفة إعادة البناء تتراوح من ٨٥ إلى ١٠ مليارات دولار وأضاف قائلاً «أنه من الصعب توقع رقم محدد ونحن الآن بصدد تقييم دقيق لتكلفة هذه العملية».

وقد برز فريق الاطفاء الكويتي الذي ضم ٢٦ عضواً من مختلف التخصصات الفنية من بين فرق الاطفاء العاملة إذ استطاع الفريق السيطرة على ٤١ بئراً مشتعلة خلال ٤٦ يوماً أي بمعدل يوم واحد وساعتين للبئر الواحد.

وأكد رئيس الفريق الكويتي المهندس عيسى بويابس بأن الفريق الكويتي أصبح الآن يملك الخبرة الكافية ليس في اطفاء الآبار فحسب وإنما في إعادة أعمارها لتكون صالحة للإنتاج بدلاً من حفر آبار جديدة.

وقد حظى الفريق الكويتي بإعجاب وتقدير جميع الفرق العاملة في إطفاء الآبار لما يتمتع به هذا الفريق من روح معنوية عالية قادرة على العطاء لخدمة وطنهم واستطاع الفريق أن يطفىء البئر رقم (١٦٠) في حقل برقان والذي أطلقت عليه الصحافة بلقب (أم الآبار) نظراً لكثافة كمية النفط المتسربة منها والتي تتراوح ما بين ٦٠ و ٧٠ ألف برميل يومياً وترتفع شعلة اللهب منها إلى ١٥٠ متراً وقد تحاشت بعض فرق الإطفاء هذه البئر نظراً لارتفاع الحرارة المنبعثة منها.

ولا شك بأن نجاح الفريق الكويتي وتفوقه على بعض فرق الإطفاء الأخرى قد أعطى دليلاً قاطعاً وقوياً بأن اعطاء الفرصة للشباب الكويتي في تحمل مسؤولياته تجاه وطنه قد باتت مطلباً حيوياً ليس في هذا المجال فحسب وإنما في جميع الميادين، وقد ضربت المهندسة سارة أكبر عضو فريق الإطفاء الكويتي أروع الأمثلة للمكانة التي يجب ان تتمتع بها المرأة الكويتية إلى جانب شقيقها الرجل في دفع عجلة اعادة الاعمار والتنمية.

وإذا كان يوم إطفاء آخر بئر مشتعلة هو يوم طالما انتظره الشعب الكويتي بفارغ الصبر إلا ان يوم اطلاق سراح آخر أسير هو يوم الفرحة الكبرى.



## **الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية**

من الشعارات الزائفة التي ردها النظام العراقي أبان احتلاله للكويت شعار توزيع الثروة محاولاً بكل صفاقة خداع الشارع العربي وإقناعه بأنه غزا الكويت لتحقيق هذا الشعار، وأراد أن يوهم المحبطين والفقراء في العالم العربي أن مشاكلهم الاقتصادية هي بسبب استئثار مجموعة من الاقطار العربية بالثروة دون غيرها وليس للأسباب المعروفة للجميع. وقد انطلت هذه الخدعة على البعض ممن أعمى عيونهم الجهل وأطبق على قلوبهم الحقد.

وإذا كانت لغة الكلام قد تخذع فإن لغة الأرقام لا تكذب.. فهذا هو الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صرح من صروح الكويت الرائدة في مجال التعاون الاقتصادي العربي والدولي معاً. فمع تأسيس الصندوق في عام ١٩٦١ سجلت الكويت سبقاً مبكراً في تحقيق هدف أنساني منشود يرمى إلى تهنيذ بعض الموارد المالية للدول الميسورة للاسهام في مساعدة الدولة الفقيرة والنامية الأمر الذي أكسب الكويت سمعة دولية طيبة في مجال التنمية الاقتصادية.

وقد برز الصندوق الكويتي للوجود قبل ثلاثين عاماً كمؤسسة عامة وطنية مستقلة وحدد رأسماله المقرر وقتذاك بمبلغ ٥٠ مليون دينار كويتي أسهمت به الحكومة. وقد نص القانون والنظام الأساسي للصندوق - في مرحلته الأولى - على أن الغرض من أنشائه هو مد البلاد العربية الشقيقة بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها، والتي تعتبر الهيكل الأساسي للتطور الاقتصادي والرخاء والتقدم. ويقدم الصندوق مساعداته إلى الحكومات أو إلى الهيئات العامة أو شبه العامة أو إلى المؤسسات الخاصة أو المختلطة التي تقوم بمشروعات انمائية ولا يقتصر هدفها على مجرد تحقيق الربح، كما يجوز له أن يقدم مساعداته للهيئات الإقليمية والمشروعات المشتركة. وفي الحالات التي لا يكون فيها المقرض هو حكومة الدولة المستفيدة من مساعدة الصندوق يقوم الصندوق بعقد اتفاقية تضمن بها الحكومة المعنية وفاء المقرض بالتزاماته. وقد تمت خلال الفترة الأولى من عام ١٩٦٣ زيادة رأسماله المقرر من ٥٠ مليون إلى ١٠٠ مليون دينار كويتي كما ضوعف مرة أخرى في عام ١٩٦٦ ليصل إلى ٢٠٠ مليون دينار كويتي.

واستمر نشاط الصندوق في الدول العربية بالنمو بعد عام ١٩٧٤ اثر تعديل قانون الصندوق ونظامه الاساسي وزيادة رأسماله ليصبح مليار دينار كويتي واصبحت عمليات الصندوق تشمل الدول النامية جميعاً.

ونتيجة للنجاح المتنامي لعمليات الصندوق واتساع اطرها الامر الذي دعا إلى زيادة الموارد المتاحة لاغراض التنمية قامت الكويت في مارس ١٩٨١ بمضاعفة رأسمال الصندوق ليصل إلى ملياري دينار كويتي وكان لتلك الخطوة صداها الطيب لدى الدول المستفيدة بصفة خاصة وعلى صعيد المؤسسات الدولية والدول المانحة للمساعدات بصفة عامة.

ويذكر التقرير السنوي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية انه قدم منذ انشائه وحتى نهاية السنة المالية المنتهية (١٩٩٠) (٢٧٩) قرصاً بقيمة اجمالية قدرها ١٦٦٦ مليون دينار كويتي بلغ المسحوب منها ١٢٢٨ مليوناً استقذلت منها ٦٥ دولة نامية منها ١٦ دولة عربية و٣٠ دولة افريقية و١٥ دولة اسيوية وأربع دول أخرى. وقد بلغ نصيب الدول العربية ٥١٤٪ من قيمة القروض والدول الافريقية ١٨٨٪ والدول الآسيوية ٢٧٩٪ والدول الأخرى ١٩٪.

وتوزعت هذه القروض على القطاعات التنموية المختلفة للدول المستفيدة من هذه القروض، فقد بلغ نصيب قطاع النقل والمواصلات ٣٠١٪ من نسبة القروض يليه قطاع الكهرباء ٢٣٪ ثم قطاع الزراعة ٢١٪ ومن ثم قطاع المياه والمجاري ١٨٪ والقطاعات الأخرى ٠٦٪.

ولما كان انشاء الصندوق الكويتي للتنمية العربية لتحقيق اهداف انسانية وليست تجارية بحتة فقد انعكس هذا التوجه على شروط الإقراض المسهلة إلى آخر درجة. فقد تراوحت آجال هذه القروض من ٥ سنوات إلى ٥٠ سنة وفترة الامهال من ٥ سنوات إلى ١٤ سنة والفائدة المحملة عليها (بما في ذلك النسبة الخاصة بالتكاليف الادارية) من ٥٪ إلى ٧٪ سنوياً. وعلى هذا الاساس فإن عنصر المنح في مجمل القروض قد يصل إلى حد ٨٥٫٨٦٪ من قيمة الإقراض، وهناك ٥ قروض من بين ٢٧٩ يقل فيها عنصر المنح عن ٢٥٪. وقد بلغت قيمة المساعدات التي تعتبر منحا لا ترد حوالي ٢٠٧ مليون دينار كويتي حتى نهاية العام الماضي.

وإلى جانب المنح والقروض الميسرة التي يقدمها الصندوق للدول النامية يقوم «الصندوق أيضا بتقديم مساهمات مالية إلى عدد من المؤسسات الانمائية إقليمية ودولية، وقد بلغ حجم هذه المساهمات حتى نهاية العام الماضي ٢٢٢ مليون دينار كويتي كانت موزعة على كل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الافريقي للتنمية والصندوق الافريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومؤسسة التنمية الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يعتمد، ومنذ ١٩٨٥، على موارده الذاتية المتمثلة في عوائد استثماراته المباشرة في أسواق المال العالمية وعلى عملية إعادة سداد اصول وفواتير القروض السابقة.

وهكذا، فإذا كانت لغة الأرقام لغة صريحة وجافة فإنها بلا شك لغة لا تعرف التأويل أو لوي الحقائق ومع هذا فإن تلمس نتائج هذا الصرح الانساني على أرض الواقع ومدى تأثيره على عديد من الناس في الدول النامية العربية وغير العربية يكون له وقع خاص ومتميز. يقول أحد المواطنين الكويتيين الذين شردهم الغزو العراقي الغادر انه عندما استقل سيارة أجرة من مطار أحد الدول الصديقة المستفيدة من مساعدات الصندوق سأل صاحب السيارة عن جنسيته فأجابه بأنه كويتي فرد صاحب السيارة قائلاً «اتعرف أن الطريق الذي تسير عليه رصف بتمويل من الكويت» وانني عملت في هذا المشروع بعدما كنت عاطلاً عن العمل لمدة طولة فاستطعت أن أوفر بعض المال لأشتري سيارة الأجرة هذه..

ومن هنا فإن التداعيات والنتائج السلبية للمغامرة الفاشلة التي قام بها النظام العراقي لضم الكويت وطمس مؤسساتها وما صاحب ذلك من رفع شعارات زائفة وملفقة محاولا استدراج تعاطف الفقراء والمحيطين في العالم العربي والدول النامية أدت بالنهاية إلى الأضرار بالفقراء انفسهم دون غيرهم.

**إعادة الاعمار في  
وزارة المواصلات**

إن الخدمات التي توفرها وزارة المواصلات تعتبر من أهم الخدمات وأكثرها حيوية بالنسبة للمواطنين والمقيمين على حد سواء. فالخدمة الهاتفية على سبيل المثال لا الحصر، التي تقدمها الوزارة من الأهمية بحيث أنه من الصعب تصور كيف يتم تسير أمور دولة قائمة على أسس علمية حديثة بدون هذه الخدمة. وينطبق ذلك على الخدمات الأخرى التي توفرها الوزارة مثل البريد والبرق وتنظيم حركة النقل البري والبحري وغيرها.

وقد تعرضت مرافق وأجهزة وزارة المواصلات لما تعرضت له سائر الإدارات والمؤسسات والوزارات من تدمير وتخريب على أيدي الغزاة العراقيين إبان غزوهم واحتلالهم للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

ويتراوح حجم خسائر الوزارة من جراء العدوان العراقي الفاشم ما بين ٣٥٠ - ٤٠٠ مليون دولار تشمل الدمار الذي أوقعه العراق على المحطات الأرضية للأقمار الصناعية والمقسمات التي هدمت أو دمرت والتي تحتوي على ما يقارب ٧٠ ألف خط. وقد قامت القوات العراقية بالعبث بالشبكة الأرضية وتم تدمير وتحويل مساراتها إلى اتجاهات أخرى والتي منها الألياف الضوئية وخطوط الربط الرئيسية التي تعمل بالنبضات الرمزية وكذلك الخطوط العادية والميكرويف.

أما الجهاز البريدي فقد نال نصيبه من الدمار حيث تعرضت أجهزة الفرز الآلي والأجهزة المرتبطة بها لدمار شامل وكانت هذه الأجهزة جميعها حديثة وذات تقنية عالية.

ومن الإدارات الهامة والحيوية التي تعرضت للدمار والتخريب والنهب الإدارة العامة لشؤون النقل. وتتفرع هذه الإدارة إلى إدارات فرعية وتختص بتنظيم حركة النقل البري والبحري وسن القوانين والتشريعات الخاصة بالنقل بالتعاون مع الجهات المختصة بالدولة وتطبيقها والمشاركة في التخطيط لقطاع النقل وكذلك المشاركة في الندوات والاجتماعات والمؤتمرات المحلية والدولية البحرية والبرية، إلى جانب أعمال المسح الهيدرو جوي للمياه الكويتية وتثبيت العوامات والركائز البحرية. ومن مهام الإدارة العامة لشؤون النقل والإدارات الفرعية التابعة لها تسجيل وتفقيش السفن وإصدار شهادات وتسجيل الوكالات البحرية

واعطاء الانذونات للسفن الاجنبية للدخول للمياه الكويتية وكذلك التحقيق بحوادث التلوث والتصادم البحرية والبت في النزاعات بين البحارة واصحاب العمل ويتم كل ذلك وفقا للقوانين الخاصة بالتجارة البحرية ومنع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت وكذلك وفقا للانظمة الدولية لمنع التصادم في البحر.

وفي تصريح للسيد عبدالرحيم الياقوت وكيل وزارة المواصلات المساعد لشؤون النقل حول الخسائر الناجمة عن العدوان العراقي الفاشم التي اصابته الادارة العامة لشؤون النقل جاء فيه: «لقد كانت الخسائر جسيمة ووصلت ١٠٠٪ للأسف إذ نهب العدو الفاشم محتويات المبنى بالكامل وسرق الاثاث وخرب ونقل التجهيزات، وكذلك اتلف السجلات..» وقد سرق الغزاة جميع المخططات والخرائط البرية والبحرية التي يزيد عددها على الف ما بين مخطط وخريطة تغطي المياه الإقليمية والمناطق الساحلية البرية بالاضافة إلى سرقة ما يقارب ٢٠٠ سيارة تابعة للادارة واتلاف ١٣٠ اخرى.

وفيما يتعلق بالمنفذ البحرية والموانئ ادلى الكاتب عبدالرحمن النيشاري مدير عام المؤسسة العامة للموانئ بتصريح حول الخسائر التي تعرضت لها المؤسسة ومراقفها من جراء العدوان العراقي جاء فيه «بلغ اجمالي خسائر المؤسسة ٨٠ مليون دينار كويتي. منها فقط من الايرادات السنوية لموانئ المؤسسة ٢١٥٠٠٠ دينار. ومنها ايضا مصاريف تطهير حوض ميناء الشويخ والدوحة والشعبية والقناة الملاحية وبلغت ١٣٠٠٠٠ دينار بينما بلغت اضرار المباني والمرافق والمنشآت ٦٢٨٠٠٠ دينار كما بلغت مصاريف اصلاح المعدات ١٨٧٥٠٠٠ دينار أما قية المعدات المسروقة والمدمرة فقد بلغت ٢٩٢٤٥٠٠٠ دينار».

وأما مطار الكويت الدولي فقد سرق جنود الاحتلال كل محتوياته ودمروا مرافقه إلى درجة أن الادارة العامة للطيران المدني قررت ازالة مبنى الركاب رقم (١) نتيجة التخريب الشامل للمبنى.

ومع هذا كله فقد استطاعت وزارة المواصلات ويسواعد العاملين فيها من أبناء الكويت، النهوض من جديد وبسرعة قياسية شهد لها كل متتبع لعملية اعادة

اعمار الكويت، فقد عادت الخدمة الهاتفية إلى سابق عهدها وتم اصلاح الخلل المتسبب بالربط بين مناطق الكويت المختلفة باستثناء مقسمين هما مقسم الجابرية ومقسم جنوب الصباحية وذلك بسبب الدمار الشامل الذي لحق بهما الامر الذي يحتاج إلى بعض الوقت. وقد تم التوصل إلى اتفاق مع الخبراء السويديين التابعين للشركة التي قامت سابقا ببناء هذين المقسمين لاعادتهما إلى الخدمة في اسرع وقت.

وأما إدارة شؤون البريد فقد استعادت نشاطها بإصدار مجموعة جديدة من الطابع البريدية التذكارية بمناسبة استمرار احتجاز النظام العراقي لاسرائنا، كما قامت الادارة بشراء أجهزة فرز آلي حديثة ومتطورة. وافتتحت الادارة ما يقارب عشرين مكتب بريد. وبإمكان المواطن الآن إرسال الطرود والرسائل والبرقيات وكذلك استقبالها.

وبالنسبة للملاحة البحرية التي تعتبر شريان الاقتصاد الكويتي فقد وصلت درجة جاهزية الموانئ الكويتية إلى حد الاستعداد الكامل لاستقبال البواخر التي وصل عددها حتى الآن حوالي مائة باخرة وتستقبلها ١٦ مرسى وسيصبح هناك ٢٠ مرسى في الأيام القليلة المقبلة، أما بالنسبة لعملية تنظيف ميناء الشويخ فقد تم إزالة الكثير من المخلفات وفي غضون شهرين سيكون هناك ٧ - ١٠ مراسي قادرة على استقبال جميع أنواع السفن والبواخر الخاصة بعد الانتهاء من عمليات ترميم المباني والمخازن وبوابات المراسي وتركيب المعدات اللازمة.

وقد تم خلال الفترة التي عملت فيها الموانئ الكويتية منذ شهر مارس تنزيل حوالي مليون طن من البضائع وما يقارب ٦٠ ألف سيارة إلى جانب المعدات الانشائية المختلفة.

ويعتزم مدير عام المؤسسة العامة للموانئ عبدالرحمن النيباري القيام بجولة تشمل أوروبا واليابان لتوضيح الأوضاع الحقيقية لموانئ الكويت لهم أصلا أن تؤدي هذه الجولة إلى إزالة حالة التخوف لديهم ودفع الشركات الناقلة للعودة إلى الموانئ الكويتية من جديد لما لها من ميزات جغرافية وتسهيلات تجعل لها الميزة على بقية الموانئ المجاورة.



وأما بالنسبة لطار الكويت الدولي، فقد تم افتتاح مخرجين جديدين في مطار الكويت بالإضافة إلى المخرجين السابقين ومع نهاية شهر نوفمبر المقبل سيكون مبنى الكويت الدولي صالحاً لاستقبال الطائرات بكامل طاقته السابقة. وخلال الأشهر القليلة المقبلة سوف تجري الإصلاحات على المدرج وحظائر الطائرات حيث أصبحت هذه الإصلاحات في مراحلها الأخيرة.

إن كل من قدم إلى الكويت بعد التحرير مباشرة وشاهد حجم الدمار الذي وقع على الكويت بسبب الاحتلال العراقي وجريمة التدمير والنهب المنظم التي قامت بهما قوات الاحتلال، لابد وإن أخذ الانطباع بأن عملية التعمير والبناء وإعادة الخدمات إلى سابق عهدها لن تكون عملية سهلة وسوف تأخذ وقتاً طويلاً. والحقيقة إن المهمة كانت غاية في الصعوبة ولكن بفضل سواعد أبناء هذا الوطن تحقق ما قد يوصف بالمعجزة من ناحية السرعة القياسية في إعادة الحياة إلى الكويت.



**إعادة الاعمار في  
وزارة التربية**

يشهد الصباح الباكر في كل بلاد الدنيا المتحضرة خروج الآلاف من الطلاب والطالبات فرادي أو جماعات بزيهم الموحد المميز قاصدين مدارسهم في مختلف مراحل التعليم ليكونوا وسيلة الوطن في الأخذ بأسباب التقدم والرفق وعدته في مواجهة إيقاع المتغيرات السريعة والمتلاحقة. وكانت الكويت حريصة على أن تزدهر شوارعها ومدارسها بالأبناء والبنات وهم يحملون حقائبهم ملأى بالكتب والأدوات الدراسية التي كانت وزارة التربية توفر لهم الجانب الأكبر منها. كما كانت تطرب عندما ترتفع أصواتهم هاتقة بحياة الوطن والأمة ومنشدة نشيد الكويت الوطني.

غير أن العدوان الذي قام به النظام العراقي على دولة الكويت صباح الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ قد منع أكثر من ٢٧٢ ألف طالب وطالبة كانوا يدرسون بمدارس الكويت من التوجه إلى دور العلم، صباح يوم ١٠ سبتمبر من تلك السنة وهو الموعد الذي تحدد لبدء السنة الدراسية ٩٠/٩١. عندما أغلق تلك المدارس وحول معظمها إلى معسكرات لجنوده وشرذ الآلاف الأسر الكويتية التي فرت بعيدا عن ممارسات قوات الغزو الإرهابية من تعذيب وسجن وقتل واغتصاب. وتسبب العدوان العراقي كذلك من حرمان عشرات الآلاف من الطلبة العرب والأجانب من التزود بالعلم في دور العلم الكويتية نتيجة مفارقتهم مع أسرهم أرض الكويت بعد أن فقدوا الأمن والأمان الذي تمتعوا به سنوات طوال وبعد أن تقلصت الأنشطة في مختلف نواحي البلاد لما حاق بها من تدمير وتخريب وسلب ونهب.

ويصف وكيل وزارة التربية المساعد الدكتور يعقوب الشراح حجم الدمار الذي تعرضت له المؤسسات التعليمية بالكويت بأنه كان هائلا، فقد سرق المحتلون جميع التجهيزات واللوازم التعليمية وافرغوا المكتبات من المراجع والدوريات والكتب وتحولت بعض المدارس إلى ما يشبه القبور بل ووجد في العديد منها جثثا متعفنة عندما بدأ تطهيرها بعد انتصار الإرادة الدولية وتحرير الكويت.

كان هناك ٦٦٧ مدرسة في مختلف مراحل التعليم تعمل في الكويت قبل الغزو، وكان يدرس بها ٣٧٢,٧٨٧ طالبا وطالبة خلال السنة الدراسية ٨٩/٩٠ والتي انتهت قبل الغزو العراقي الأثم بأسابيع قليلة. أما عدد المدرسين في تلك المدارس فقد بلغ ٢٨٨٤١ مدرسا ومدرسة في مختلف التخصصات، كان العرب والأجانب يشكلون بينهم نسبة ٥٦,٢٪.

والمعروف أن التعليم كلن من الخدمات الأساسية التي اهتمت بها الكويت حتى قبل أن تبدأ عصرها النفطي عندما نجحت حملة شعبية في إنشاء المدرسة المباركية التي فتحت ابوابها امام ٢٤٥ طالباً في الثاني والعشرين من ديسمبر عام ١٩١١ لتتبعها بعد ذلك المدرسة الاحمدية في عام ١٩٢١. وفي عام ١٩٢٦ تم انشاء مجلس المعارف برئاسة الشيخ عبدالله الجابر الصباح وعضوية نخبة من العقول النابذة في ذلك الوقت. واستقدمت الكويت خيرة المدرسين من الدول العربية الشقيقة وارسلت البعثات للدراسة في معاهد وجامعات ومدارس تلك الدول والدول الأخرى العربية والأجنبية.

وقال الدكتور يعقوب الشراح أن تحويل قوات الاحتلال معظم المدارس إلى مستودعات لتخزين الأسلحة والذخائر وإلى معسكرات لما يسمى بالجيش الشعبي قد ضاعف من حجم الجهود المطلوبة لتطهير وترميم وإعادة تعمير وتأهيل تلك المدارس لتكون جاهزة لاستقبال الطلاب والطالبات عند بدء العام الدراسي ٩١/٩٢ الذي كان قد تحدد موعده بالربيع والعشرين من اغسطس وهو موعد شكل تحدياً لارادة الانسان الكويتي واصرارته على حمل مشاعل العلم والابقاء عليها ساطعة ومضيئة.

وبالرغم من كل الآلام والجراح التي خلفها الغزاة وراعمهم، فقد توجه الطلاب إلى مدارسهم صباح اليوم المحدد وبينهم طلاب وطالبات ما زال أبائهم أو أمهاتهم أو أشقاؤهم أو شقيقاتهم أو حتى أجدادهم يعانون ظلم الطغاة العراقيين في سجون ذلك النظام المظلمة القاتلة. وقد أشعل سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد شعلة العلم وطالب أبناءه وبنااته بالجد والاجتهاد وتحصيل العلم لبناء الكويت المستقبل. وحث سمو ولي العهد أبناء الكويت خلال تلك المناسبة بأن يكونوا على مستوى المسؤولية وأن يؤدوا الأمانة ويترجموا حبهم للوطن جهداً مضاعفاً في الدراسة واكتساب المعرفة وتحصيل العلوم التي هي أساس الحضارة وسبب تقدم الشعوب.

واقادت الادارة المالية بوزارة التربية أنه من الصعب تحديد التكلفة النهائية لاعادة تأهيل وتعمير المدارس حيث ما زالت الاصلاحات قائمة والفاوثير يومية إلا أن التكاليف حتى منتصف الشهر الماضي بلغت حوالي ٤٦ مليون دينار كويتي أي

حوالي ١٦١ مليون دولار اميركي. وأمكن خلال الفترة الواقعة بين اعلان تحرير الكويت في ٢٦ فبراير ٩١ واستئناف الدراسة في ٢٤ اغسطس التالي إعادة تعمير ٦٤٠ مبنى مدرسيا انتظم فيها ٢٤٨٣٢٤٢ طالبا وطالبة و١٨٩٩٤٧ مدرسا ومدرسة.

وقد توقفت وزارة التربية عن تقديم التغذية لأطفال الرياض كما كان الحال قبل العدوان العراقي، إلا أن مصادر الوزارة أكدت أنها ستقوم بصرف تلك الوجبات الضرورية اللازمة لبناء جسم سليم وعقل سليم مع بدء السنة الدراسية ١٩٩٢/٩٢ والتي تبدأ في شهر سبتمبر القادم. وقالت تلك المصادر أن الظروف التي تعيشها البلاد بسبب أثار ذلك الغزو الهجمي البربري وتأثر العديد من قطاعات الانتاج والخدمات حالت دون تقديم تلك الخدمة لعدم توفر الشركات القادرة على تزويد رياض الأطفال بالكويت بالوجبات المكتملة غذائيا والمضمونة صحيا.

بيد أن العدوان العراقي لم يحرم اطفال الكويت من وجبتهم الغذائية فقط، وإنما حرّمهم كذلك من كتب القصص والحكايات التي كانت تزرع بها مكتبات مدارسهم. وكان بين تلك الكتب ما يتناول البطولات العربية والأخلاق العربية والاسلامية التي تؤكد أن سيف العربي لا يستل على عربي مثله وأن المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه أزر بعض.

وقد سرق المحتلون من الكتب والمراجع والدوريات ما أمكنهم سرقة وحرقوا ما شاء لهم وداسوا ما تبقى بفعالهم الثقيلة. وتقدر ادارة المكتبات بالوزارة الخسائر التي لحقت بالمكتبات المدرسية بـ ٤٠٣٤١٥٠ دينار كويتي هي قيمة الكتب المصنفة وقصص الاطفال والدوريات. أما المكتبات العامة فقد بلغت خسائرها ٦٦٤٦٦٦ دينار كويتي، وبذلك يكون إجمالي الخسائر في هذا الحقل الانساني ٤٦٩٨٨٢٦ دينار كويتي أي ما يقارب الستة عشر مليونا ونصف المليون دولار اميركي، ولضمان إشباع التلاميذ والطلاب والقراء من مختلف الأعمار لهويات القراءة والاطلاع والبحث لديهم وتوسيع مداركهم وافاقهم قامت ادارة المكتبات بإعادة تجهيز المكتبات المدرسية ونقلت ما أمكن العثور عليه في مكتبات المدارس المؤجل افتتاحها إلى مكتبات المدارس التي تعمل بالفعل. وايضاً قامت

الإدارة بتجهيز المكتبات العامة في مختلف المناطق وفتحتها أمام الجمهور للتزود بالعلوم والثقافات في مختلف التخصصات ومعرفة أبداعات الشعوب الأخرى وتجاريها.

وتتوقع مصادر وزارة التربية ارتفاعاً كبيراً في تكلفة الطالب نظراً لانعدام بعض الخدمات التي كانت متوفرة في الكويت قبل عدوان الثاني من أغسطس وزيادة أسعار السوق بالنسبة للمتوفر منها، حيث لا يستطيع أحد أن يمنع قانون العرض والطلب من أن يلعب دوره المعروف. وقد حرصت الوزارة على توفير الكتب الدراسية منذ الأسابيع الأولى لاستئناف الدراسة في مدارس الكويت عندما قامت بطباعة حوالي عشرة ملايين نسخة منها ما بين ٦ و٧ شهور وأشرفت على عمليات شحنها بالبر والجو والبحر لضمان وصولها في الوقت المناسب. وقد تمت عميات الطباعة في المطابع خارج الكويت بعد أن ترك الاحتلال مطابع الكويت الحكومية والأهلية مجرد مبان بدون آلات.

ويذكر أن وزارة التربية أقامت مركزاً تربوياً في العاصمة المصرية خلال الأسابيع الأولى لوقوع العدوان، وقد تولى المركز التربوي تنظيم شؤون طلاب المدارس الكويتية الذين اختاروا الإقامة في مصر وخصص لهم المدرسين اللازمين وتعهدهم بالمتابعة والتقويم وإصدار الوثائق والشهادات واعتمادها، وقام المركز بمراجعة الكتب المدرسية التي طرأت عليها بعض التغييرات نتيجة زلزال الثاني من أغسطس وبدفعها إلى المطابع. وعلق الدكتور يعقوب الشراح الذي كان يرأس المركز التربوي في القاهرة بأن العمل كان يصل ساعات النهار بالليل لمواجهة مرحلة ما بعد التحرير والتي كنا على ثقة بأنها قادمة لا ريب في ذلك.

وبالنسبة لقطاع التعليم الأهلي (الخاص) فقد نال نصيبه هو الآخر من التدمير والتخريب ويكاد لا يوجد مدرسة واحدة لم يعبث بها الغزاة فساداً، بل إنهم تركوا الكثير من تلك المدارس بدون معامل أو مقاعد أو تجهيزات وجفروا خنادقهم في ساحاتها وسرقوا أجهزة التكييف من فصولها.

وقد كان بالكويت قبل الغزو ١٢٠ مدرسة خاصة يدرس بها حوالي ١٢٥ ألف طالب وطالبة، إلا أن عدد المدارس التي فتحت أبوابها بعد التحرير بلغت ٥٠

مدرسة فقط تضم ٦٠ ألف طالب وطالبة. وتوقفت الحكومة الكويتية التي كانت تتحمل ٥٠٪ من تكلفة الطالب في المدارس الخاصة عن تقديم ذلك الدعم نظراً لأسباب خاصة بالموارد المالية للدولة ولما تتكلفه إعادة التعمير في حين حافظت على إشرافها على هذا الزايف التعليمي سواء بتعيين نظار ونظارات المدارس من العاملين في القطاع الحكومي أو بتخصيص الموجهين لمتابعة سير العملية التربوية أو بتوفير الكتب لهم بنفس تكلفتها. وأبقت وزارة التربية على الاستثناء الذي كانت تمنحه لأبناء ١٥ فئة من الوافدين كان يسمح لهم بالحاق أبناءهم في المدارس الحكومية. ولعدم قدرة المدارس الحكومية على استيعاب أبناء العسكريين في الجيش والشرطة من غير محددى الجنسية الذين كانوا يدرسون في المدارس الحكومية قبل الغزو، قامت وزارة التربية بتوزيعهم على المدارس الخاصة وتحملت مصروفاتهم بالكامل وقد وصل عددهم حوالي ٢٢ ألف طالب وطالبة خلال السنة الدراسية التي انتهت في يناير الماضي. وتقدر تكاليفهم بحوالي ستة ملايين دينار كويتي أي أكثر من ٢١ مليون دولار.

وحول رؤية وزارة التربية لمواجهة المتغيرات العربية والعالمية الواسعة التي أعقبت حرب تحرير الكويت، قال الدكتور يعقوب الشراح إن عملية إدخال بعض التغيرات على بعض المناهج الدراسية أمر ممكن ومستمر، ولكن تطوير التعليم بشكل عام لمسايرة روح العصر والامساك بالمستقبل قضية تهم المجتمع كله وليس وزارة التربية وحدها. وأضاف أن ذلك قد يستلزم مؤتمراً موسعاً تشارك فيه كل القطاعات لوضع تصوراتها موضع التطبيق وخلق الإنسان الكويتي القادر على حمل مسؤولية دفع النهضة الكويتية إلى الأمام باستمرار وبنفس الروح التي دافع بها عن استقلال وطنه وسيادته والتي كانت عاملاً حاسماً في حشد التأييد الدولي الواسع لقضيتنا والانتصار لها.



## إعادة الاعمار في مجال الخدمات الصحية

كم تساوي الحياة عندما يشعر الانسان بمرض ما وتتنباه حالات القلق والخوف عندما لا يتوفر له العلاج والدواء، ويخالجه شعور باليؤس إلى جانب الخوف من المجهول المتربص به بعد أن نهيت قوات الاحتلال العراقي الغاشم جميع مستلزمات الخدمات الصحية في الكويت وشردت مئات المرضى من أسرهم بالمستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة التي كانت الملاذ الأخير للحالات المرضية المستعصية مثل مرض الفشل الكلوي والسرطان والحساسية وغيرها من الأمراض الأخرى.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فقد عانى مرضى الكلى الذين كانوا يتلقون العلاج المؤقت بالفسيل الكلوي من نقص شديد بالكوادر الطبية المتخصصة حيث أن ٩٩٪ من الأجانب قد غادروا البلاد حفاظاً على سلامتهم ولم يبق من أصل ٩٧ ممرضة سوى ١١ ممرضة فقط في شهر أكتوبر ١٩٩٠. ولم يبق من مراكز غسيل الكلى المنتشرة في مناطق الكويت سوى مركزاً واحد فقط واقتصرت عمليات الفسيل على مرتين في الاسبوع بدلاً من ثلاث مرات.

وبالرغم من حالات اليؤس التي عانى منها مرضى الكلى إلا أن تطوع بعض المواطنين ممن لديهم الخبرة بتشغيل الأجهزة الفنية قد ساعد مركز العدلية على القيام بواجبه قدر الامكان، وأظهر المواطنون رغبتهم في التفاني من أجل هذا العمل الانساني الجليل وحافظوا على بعض الأجهزة بعيداً عن عيون الغزاة واستطاع المركز وبالرغم من جميع العوائق القيام بواجبه وحافظ على حياة المرضى قدر المستطاع.

ولكن وقبل أن تدق طبول الحرب غادر البعض منهم بعد أن تم تزويدهم بتقارير طبية، إلا أن الموت كان بالمرصاد لحوالي ٢٥ من الكويتيين وعدد مماثل من غير الكويتيين وذلك بسبب عدم القدرة على رعاية المسنين وعدم توفر المواصلات بالإضافة للخوف من إدخال المرضى للمستشفى ومن ثم تقدم بعض الحالات من التهابات وغيرها مما أدى إلى وفاتهم.

ولم يخل مستشفى الطب النفسي من الدمار والخراب على أيدي الجيش العراقي الغاشم والذي كان يتركز فيه طيلة شهور الاحتلال وتم نهب الأجهزة الخاصة بالمستشفى مما زاد من معاناة النزلاء لقلة العناية الصحية ونقص

الأدوية والغذاء. وقال الدكتور عبدالرحمن العصفور مدير مستشفى الطب النفسي بأن نسبة الوفيات بلغت إبان الاحتلال بمعدل حالي وفاة باليوم.

ولم يسلم المخزون الاستراتيجي للدواء من السرقة حيث أن الفترة التي سبقت الغزو كانت بداية السنة المالية فكان المخزون الاحتياطي الدوائي يكفي لمدة ثمانية أشهر. غير أن عمليات السلب والنهب قد حرمت كثيرا من المستشفيات والمراكز الصحية من مستلزماتها الأساسية للدواء في أعقاب السطو على مصنع الأدوية التابع لوزارة الصحة ومخزون الشركة الكويتية للصناعات الدوائية الذي يغطي ٢٥٪ من إجمالي مشتريات الوزارة.

وبالرغم من جميع حالات السلب والنهب التي كانت تقوم بها القوات العراقية الفاشعة إلا أنها لم تستطع أن تسلب الإرادة الوطنية ممارسة دورها الإنساني بتقديم الرعاية الصحية للمواطنين الصامدين في وجه الغزاة.

وتعتبر عملية إعادة الخدمات الصحية من أهم الأولويات التي حرصت على توفيرها وزارة الصحة للمواطنين بعد تحرير الكويت من دنس الغزاة رغم الصعوبات التي تمثلت بانقطاع التيار الكهربائي وندرة المياه والنقص الشديد بالكوادر الطبية والمستلزمات الصحية الأخرى كالأدوية والأجهزة.

وقد خطت وزارة الصحة بعد مرور عام كامل على التحرير خطوات واثقة في مجال إعادة الاعمار بهدف الوصول إلى مستوى أفضل للخدمات الصحية وفق ثلاث مراحل: المرحلة الأولى ومدتها ثلاثة شهور والتي بدأت منذ التحرير. وقد تم فيها إعادة تشغيل المستشفيات والمراكز الصحية بعد تجهيزها بطاقة انتاجية تكفي لسد حاجة السكان في تلك المرحلة.

أما المرحلة الثانية فقد تم تعويض جزء كبير من الاحتياجات ومستلزمات المستشفيات والمراكز الصحية من أجهزة ومعدات وأدوية بما يتناسب والتركيبية السكانية المتوقعة في حين تركزت المرحلة الثالثة وفق أهداف الخطة الصحية الخمسية للكويت حيث سيتم خفض العمالة الوافدة إلى الحد الذي يكفل توفير الخدمات الصحية المتكاملة للمواطنين والمقيمين والاهتمام بدور الصحة الوقائية وبخاصة التوعية الصحية بما يكفل تقديم مثل هذه الخدمات لكافة مناطق الكويت.

وقد تم إعادة افتتاح أكثر من ٤٠ مستشفى مستوصفاً من أصل ٦٨ مستوصفاً كما بلغت الطاقة التشغيلية بالمستشفى الأميري نحو ٨٠٪ ويعمل على توفير الخدمات الصحية لتسعة أجنحة بالإضافة إلى العناية المركزة.

وبالرغم من عمليات التدمير التي تعرض لها مستشفى العدان فقد استعاد المستشفى تقديم خدماته الصحية بعد أن تم توفير الأجهزة والمعدات الطبية والأدوية حيث يعمل المستشفى الآن بطاقة تصل إلى أكثر من ٢٤٠ سريراً. كما شهد مستشفى الولادة تطوراً ملحوظاً إذ بلغت طاقته التشغيلية حوالي ١٠٠٪ خلال فترة قصيرة حيث تقوم إدارة المستشفى بخدمة ٨ أجنحة خصوصية وأربعة أجنحة عامة. كما تراجعت حالات الولادة من ٥٠ حالة في اليوم قبل الغزو إلى ٢٠ و ٢٤ حالة في اليوم مما جعل إدارة مستشفى الولادة تقوم بتقديم خدماتها التخصصية المركزة.

كما سيتم أيضاً افتتاح عيادة متخصصة لعلاج العقم مجهزة بأحدث المعدات بما فيها مختبر للهرمونات وعمليات متخصصة لعلاج حالات مرض السكر وضغط الدم مع الحمل.

ويعتبر مستشفى مبارك الذي يتمتع ببعض المميزات الإضافية من أكبر المستشفيات بالكوييت لوجود تخصصات لا تتوفر بالمستشفيات الأخرى مثل جراحة الأوعية الدموية والمسالك البولية وإرتباطه الوثيق بكلية الطب حيث يتلقى الطلبة تدريبهم على أيدي متخصصين يشق فروع وأقسام الطب.

وقد تعرض المستشفى لعمليات نهب وسلب منظمة لما لهذه المؤسسة العلاجية والتعليمية أيضاً من مكانة على اعتبار أنها زودت بأحدث النظم العلمية، وبالرغم من الخراب والدمار الذي أصابها إلا أن القائمين على هذا المستشفى قد استطاعوا التكيف مع الواقع المرير ولم يتم تقليص الخدمات العلاجية في نوعيتها بل اقتصر ذلك على الكم فقط إذ يعمل الآن أكثر من ١٥٧ طبيباً وأكثر من ٢٠٢ ممرضة.

وإذا كانت عملية إعادة إعمار المؤسسات الصحية من أهم الأولويات التي حرصت عليها الكويت في أعقاب فترة التحرير مباشرة، فلم تنس الكويت إعادة بناء الإنسان الكويتي الذي واجه بصموده أعنى صفوف الممارسات الإرهابية من قتل

وتعذيب واعتقال على أيدي الطغاة العراقيين مما تسبب في تعرضه لضغوط نفسية متعددة سواء كان داخل الوطن أو في الخارج.

ويعتبر مركز الرقعي التخصصي لعلاج الحالات المتأثرة نتيجة العدوان العراقي الفاشم من أبرز المؤسسات الصحية التي أولتها الدولة إهتماماً بالغا في الأشهر الأولى بعد التحرير لما لهذا الجانب الانساني والصحي من أهمية بالغة في عملية بناء الانسان الكويتي.

وقد سعت وزارة الصحة وبالتعاون مع منظمة «اليونيسيف» و«المركز العالمي لتأهيل ضحايا الحرب» لحصر الحالات المتضررة وتم الاستعانة ببعض الخبراء الدوليين المتخصصين في هذا المجال. بهدف تدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها ووضع خطة عمل تقوّل على برامج علمية مدروسة بهدف التعرف على الحالات المتضررة وسبل معالجتها.

وأكد مدير المركز الدكتور عبدالرحمن العصفور في تصريح لـ (كوّن) بأن من أهم الأسباب التي أدت إلى انشاء مثل هذا المركز وجود كثير من الحالات التي تم تعذيبها على أيدي القوات العراقية كانت تتردد على المستشفيات المتخصصة لكل مرض، وقد رأينا أن نقوم بمهمة التنسيق فيما بينها، كما أن رعاية الحالات النفسية المتضررة والعمل على مساعدتها هي إجراءات عادية وغالباً ما تقوم بها الدول التي كانت تخوض الحروب. وقد تم الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.

وأضاف الدكتور العصفور بأن المركز يقوم الآن بوضع الترتيبات اللازمة لاجراء الفحوصات الميدانية لبعض القطاعات مثل طلبة وطالبات المدارس في المراحل المختلفة. كما أن تدريب الكوادر الوطنية مثل الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين هو مطلب حيوي لمواصلة عملهم.

وشدد مدير المركز على أهمية الثقافة النفسية وتوعية المجتمع من خلال تكثيف البرامج الإرشادية والتثقيفية على أسس علمية ومدروسة.

وأعرب الدكتور العصفور عن أمله بأن تخطى الحالات المتضررة نفسياً هذه المرحلة في أسرع وقت ممكن لأنهم أشخاص طبيعيين ولم يعانون من هذه الأمراض قبل العدوان العراقي الفاشم الذي لم يكن طبيعياً.



إعادة الاعمار في الهيئة  
العامة للتعليم التطبيقي  
والتدريب

قست حياة البحر بما يحيطها من اخطار القوص وصيد الأسماك والسفر للتجارة على الفرد الكويتي، ولكن هذه القسوة كان لها من المردود ما يهون قسوتها ومراراتها، وهو اكتساب الفرد الكويتي صفاته الأساسية من الصلابة والكفاح وقدرته على التحمل والأمانة والصدق وسماته المميزة من التواضع والتكافل والديمقراطية القطرية.

وكما قست الطبيعة على شعب الكويت حني الله عليه وانعم على الكويت بتجديد الثروة النفطية على أرضها لتصبح تحد جديد تختبر من خلاله صلابته وإصالته. ولقد اتفقت رؤية الشعب الكويتي لهذه الثروة على أنها فرصة منحها الله لهم مكافأة على كفاحهم وصبرهم ضد ما نشأوا عليه من شظف العيش وقسوة الحياة. وترجمت تلك الرؤية إلى خطط تنموية واقتصادية واجتماعية طموحه وضعت ونفذت لتزدهر معها الحياة الاقتصادية ولتتكمّل مقومات الدولة الحديثة ويرتفع مستوى الفرد المعيشي والثقافي.

هذا ولم يفر رغد العيش وبترف الحياة الجديدة أفراد الشعب بل أكدوا أن ثروة الكويت أن تكون النفط فقط ذلك الجانب المحدود والناضب الذي لا يمكن الاعتماد عليه كأساس وغاية للتنمية بل هناك العنصر الدائم في ثروة الكويت وهو كفاحها القديم وصانع حاضرها وأمل مستقبلها وهو الانسان الكويتي. لذلك حرص المجتمع الكويتي على رفع مستوى الفرد الثقافي والعلمي من خلال انشاء العديد من المراكز التربوية التي تغذي الفرد بالعلم والمعرفة ومن هذه المراكز الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

امتدت الجذور للتعليم التطبيقي والتدريب إلى ما يزيد عن نصف قرن من الزمان لتكثيف أنشطة التنقيب عن النفط وإنتاجه وتصديره، ومع امتداد الحركة العمرانية في البلاد وإكتمال مؤسسات الدولة الحديثة في الخمسينات من هذا القرن وزيادة الطلب على العمالة بدأت هذه المؤسسات في انشاء برامج ومراكز للتدريب تهدف إلى إعداد العمالة اللازمة للعمل فيها.

ومع اكتمال البنية الأساسية للنظام التعليمي وزيادة الطلب على العمالة الفنية أنشأت وزارة التربية عدداً من المدارس الفنية المتخصصة منها معهد المعلمين والكلية الصناعية والمدرسة الثانوية التجارية. ومن جانب آخر أنشأت



وزارات الدولة المختلفة مراكز تدريب متخصصة تابعة لها مثل معهد الهندسة التطبيقية التابع لوزارة الأشغال ومعهد الاتصالات السلكية واللاسلكية التابع لوزارة البريد والبرق والهاتف وغيره من مراكز التدريب المتخصصة.

وإزداد حجم هذه المدارس والمعاهد وتشعبت تخصصاتها مما دفع الدولة إلى إنشاء أجهزة مركزية للإشراف عليها والتنسيق بينها فأنشئت إدارة التعليم الفني والمهني في بداية ١٩٧٢ للإشراف على معاهد ومدارس التعليم الفني والمهني التابعة لوزارة التربية وأنشئت الإدارة المركزية للتدريب للإشراف على معاهد ومراكز التدريب التابع لوزارة الدولة.

واستمرت مسيرة تطوير التعليم الفني من ناحية والتدريب من ناحية أخرى إلى أن شعرت الدولة بضرورة إنشاء سلطة مركزية مستقلة فأنشأت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في نهاية سنة ١٩٨٢ لتحقيق هذا الغرض مؤلفة من قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب.

وبعد هذه المسيرة الطويلة من عمر هذا النوع من التعليم جاء ما لم يكن في الحسبان ليدمر ويسلب وينهب ويحرق كل ما تم تعميره، جاء العدوان العراقي الآثم الذي قلب هذا الصرح التعليمي رأساً على عقب مجرداً الهيئة من جميع إمكاناتها المادية والذهنية بعدوان بربري لم يشهد التاريخ له مثيلاً.

وبعد التحرير وانتصار الحق الكويتي وبحرق قوات المعتدي وإعلان حالة الطوارئ في البلاد أعلنه بداية عام التحدي والاعمار وجدت الهيئة نفسها كجهة تعليمية تدريبية تقدم أهم عنصر في عمليات الاعمار وهو الانسان.

هذا ولقد بدأت على الفور وضع خطة عاجلة لاعادة الاعمار وتشغيل الهيئة لبدء الدراسة في ٢٨ سبتمبر ١٩٩١ لتتمكن من خلال خريجي الكليات التطبيقية ومراكز التدريب لتقديم التخصصات المطلوبة إلى الجهات المختلفة، كما تقدم خبراتها واستشاراتها في مجالات تخصصها لكل الجهات بما يعود على المجتمع بالنفع الوفير.

ومن هذا المنطلق عملت الهيئة جاهدة للتخلص مما الحقه العدوان العراقي من شلل تام بمختلف أجهزة الهيئة بعد أن أصيبت المباني وأتلفت محطات القوى

والتكيف والكهرباء والماء وكذلك اطلاق ومراقبة جميع المختبرات والورش والمكتبات والصالات والفصول ومرافق الخدمات.

هذا بالإضافة إلى الأضرار غير المباشرة والتي تشمل تعطيل الدراسة لمدة عام كامل واللجوء إلى مكاتب استشارية فنية وهندسية وإدارية لمساعدتها في إعادة تشغيل الهيئة وفقدان جميع مستندات البحوث ونتائجها. ولقد بلغ مجموع التعويضات المطلوبة للهيئة ٢٠٠٠.٠٠٠ر.٢٠٢ د.ك.

وفي سؤال للدكتور عبدالرحمن المحيلان مدير عام الهيئة عن التغيرات التي حدثت على مسيرة الهيئة بعد التحرير ومدى ارتباط هذه التغيرات بالتركيبة السكانية الجديدة. اجاب بأن الهيئة مرتبطة بحركة الحياة في المجتمع وأن ما حدث يستوجب إعادة النظر في كل شيء وقد ترجم ذلك كله في خطط عمل الهيئة ولعل برامج الهيئة أكثر من تأثر بهذا التغير لارتباطها بحاجات سوق العمل التي اختلفت كثيراً بعد الغزو بسبب هجرة العمالة الوافدة والتوجهات الوطنية بخصوص التركيبة السكانية، والتي لا بد من مراعاتها لخدمة حركة التنمية في الكويت.

كما وضح أيضاً دور الهيئة بتنظيم دورات تدريبية لخلق الكادر الفني والحدفي الذي تحتاجه عملية إعادة التعمير حيث أشار إلى أن الهيئة تنقسم إلى قطاعات وهما التعليم التطبيقي وقطاع التدريب الذي يقدم الدورات التدريبية الخاصة ويتبعه ثلاثة مراكز وهي مركز الكهرباء والماء، ومركز الاتصالات والملاحة الجوية، ومركز التدريب الصناعي بالإضافة إلى مدارس التعليم الموازي وكل هذه المواقع تقدم دورات وبرامج تدريبية في مختلف المهن والتخصصات الفنية التي تحتاج إليها قطاعات العمل الحكومية والأهلية وتسهم في سد حاجاتها. وأضاف بأن الهيئة استحدثت نظاماً جديداً وهو ما يسمى بخطة الطوارئ لسد احتياجات قطاعات العمل من العمالة الوطنية لبناء الكويت.

وانطلاقاً من هذا الهدف تم قبول حوالي ٢٠٠٠ طالب ومتدرب للفصل الدراسي الأول للعام ١٩٩٢/٩١ ليكون العدد الاجمالي للطلبة ١٢٣٥٢ طالباً وطالبة منهم ١٠٠ طالب وطلبة غير كويتي بعد أن كان العدد قبل الغزو ١١٨٤٥ منهم ١٠٣٥٣ كويتي ١٩٩٢ غير كويتي. هذا ويجري الآن قبول حوالي ٢٢٠٠ طالب

للفصل الدراسي الثاني ١٩٩٢/٩١. في حين أصبح إجمالي الأساتذة ٨٤٥ استاذاً منهم ٦٤١ كويتيً و ٢٠٤ غير كويتي بعد ان كان عددهم ٩٨٤ منهم ٤٠٢ كويتيً و ٥٨٢ غير كويتي.

وفي سؤال آخر للدكتور المحيلان عن سياسة الهيئة بالنسبة لتوقف الدراسة سنة كاملة خلال العدوان الآثم اجاب بأن الهيئة اعدت فصلين دراسيين في العطلة الصيفية وأن الطالب يتمكن من التسجيل في كليهما وهو ما يتيح له تمويض فصل دراسي كامل. كما يسرت الهيئة امام الطلبة الذين كانوا يدرسون في الفصل الصيفي والتدريب الميداني وتوقفت دراستهم بسبب الاحتلال العراقي ان احتسبت لهم الوحدات الدراسية لتلك المقررات بتقدير ناجح لمن اراد من هؤلاء الطلبة كما عقدت امتحانات ذلك الفصل لمن اختار هذا البديل وترتب على ذلك تخرج اعداد كبيرة من الطلبة دون تأخير.

نعم الكويت خالدة في خارطة الوجود رغم انف المعتدين وطمع الفادرين ولكن هناك الكثير ممن لم تتحرر قلوبهم بل لا زالوا اسرى في سجون طاغية بغداد يصارعون قسوة الاسر. وقد بذلت الجهود الكبيرة من جانب طلبة ومتدربي الهيئة بشأن الافراج عنهم عن طريق الزيارات إلى مقر الهيئات الدولية بالكويت وتوجيه رسائل إلى قادة العالم عبر سفاراتهم بالكويت لمطالبة النظام العراقي باحترام المواثيق او العهود الدولية للافراج عن الأسرى.



**اعادة الاعمار في  
جامعة الكويت**

اضطرت استاذة جامعية كويتية إلى الالتحاق بجامعة القاهرة في مصر خلال العام الدراسي ١٩٩٠/٩١م للعمل استاذة زائرة. وقالت أن استاذ الجامعة لا يستطيع العيش بعيداً عن مبانى ومعامل وطلاب الأكاديمية التي يعمل بها تماماً كما لا يستطيع أي طائر أن يعيش خارج بيئته التي شكلت بنيانه المادي والنفسي. وقد التحق عدد كبير من أساتذة جامعة الكويت بجامعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لنفس السبب.

ويبدو الأمر غريباً في بلد يستورد العمالة الأجنبية، إلا أن العدوان العراقي على دولة الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ واحتلاله لكامل التراب الوطني الكويتي حتى يوم السادس والعشرين من فبراير عام ١٩٩١م لم يجعل في الأمر غرابية، فقد قامت قوات الجيش العراقي باغلاق كليات جامعة الكويت وتعطيل الدراسة فيها تماماً واتخذت من مبنى إدارة الجامعة مقراً لقيادة تلك القوات.

وقال أمين عام الجامعة الدكتور خالد السعد أن الغزو اسفر عن اضرار جسيمة مباشرة وغير مباشرة لحقت بجامعة الكويت، تمثلت في الاستيلاء على مختبراتها ومكتباتها واثاثها ومخازنها ومطابخها وتجهيزاتها، كما لحقت اضرار هندسية بمختلف مباني ومواقع الجامعة، بالإضافة إلى التخريب المتعمد وسرقة شبكات الكهرباء والماء والهاتف وشبكة الكمبيوتر وأجهزتها المختلفة وإتلاف معظم شبكات الخدمات الأساسية. وقد قدرت الجامعة خسائرها المادية المباشرة وغير المباشرة بحوالي ٣٠٥ مليون دينار كويتي أي أكثر من مليار وسبعين مليون دولار أمريكي.

وكان مدير جامعة الكويت الدكتور عبدالله شعيب قد أبلغ وفداً يمثل جامعة الدول العربية في نوفمبر الماضي أنه بالرغم من أن الغزاة العراقيين قد تركوا الجامعة «على البلاء»، فإن الخسارة الأقدح تتمثل بعدد كبير من خيرة الأساتذة. وقد اضطر أولئك الأساتذة للتعاقد مع جامعات أخرى في الخارج بعد أن تأخر استعاذهم بسبب عمليات إعادة إعمار جامعة الكويت وتجهيزها.

والفت جامعة الكويت التي اعتادت الاحتفال كل علم بخريجها الذين تدفع بهم إلى مواقع العمل المختلفة في المجتمع احتفال العام ٩١/٩٠ وانتسب بعض

من طلبتها إلى جامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة في حين توجه البعض الآخر إلى صفوف المقاومة في الداخل أو صفوف المتطوعين الذين جرى تدريبهم وتسليحهم خارج البلاد لمشاركة قوات التحالف الدولي في معركة تحرير الكويت. وأفادت إدارة الجامعة أنه قد تمت الموافقة على معادلة المقررات التي درسها الطلبة الكويتيون في الجامعات الشقيقة في ضوء اللوائح والاجراءات المعمول بها وسمح لهم بالانتظام في الفرق الجديدة في كلياتهم مع بداية العام الجامعي ١٩٩٢/٩١. أما بالنسبة للطلبة الذين لم تمكنهم ظروفهم من استكمال دراستهم خلال السنة ١٩٩١/٩٠ فقد وافق مجلس الجامعة على تقديم فصلين دراسيين صيفيين مكثفين مع التدريس أيام الخميس في صيف عام ١٩٩٢ لتعويض الراغبين من أولئك الطلبة ما فاتهم وتمكينهم من متابعة برامجهم دون تأخير.

ووصف طالب في كلية الهندسة حال كليته عندما زارها في أعقاب نجاح عملية عاصفة الصحراء وتحرير الكويت فقال أنها كانت مجرد أطلال ومعاملها التي كانت مجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات كانت مجرد خرائب تختبئ فيها الفئران.

وأكد الدكتور موسى المزيدي العميد المساعد للشؤون الطلابية بكلية الهندسة أن قوات الاحتلال العراقي قامت بسرقة محتويات حوالي أربعين مختبرا كانت موزعة على أقسام الكلية الخمسة وهي الهندسة الكهربائية والكمبيوتر والهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية والهندسة الكيميائية وهندسة البترول. وقد خصصت الحكومة حوالي ٤٠ مليون دينار كويتي أي أكثر من ١٣٢ مليون دولار أمريكي كميزانية طوارئ للجامعة بغرض تدارك المتطلبات العاجلة وضمان بدء العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ في الموعد الذي إرتأته إدارة الجامعة.

وكان عدد الطلبة المقيدين في جامعة الكويت قبل الغزو ١٠ر٠٤٨ في حين يبلغ عدد المقيدين الآن ١٢ر٢٦٦ طالبا وطالبة، وصرح مصدر بالجامعة بأن الطلبة غير الكويتيين باستثناء أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يستأنفوا دراساتهم في الجامعة نظرا للاضرار الواسعة التي لحقتها العدوان بإمكانيات الجامعة. وأضاف المصدر أنه سيتم البث بأمر هؤلاء الطلبة قريبا في ضوء قدرات

الجامعة والسياسة العامة للبلاد. وعلق طالب عربي كان يدرس في كلية العلوم بقوله ولقد تسبب عدوان طاغية العراق على دولة الكويت بإبعادنا عن مقاعد الدراسة في جامعة الكويت للعام الثاني على التوالي، ولست أدري ما هي الضدمة التي قدمها لنا ولقضيئتنا التي تشدق بها طويلا وحاول الربط بينها وبين احتلاله للكويت... ألا يدري ذلك الدكتاتور أن الله ميز الذين يعلمون...».

وقد وضعت جامعة الكويت التي فتحت أبوابها أمام الطلبة لأول مرة في نوفمبر عام ١٩٦٦ خطة طموحة تستهدف تنمية الشخصية المتكاملة للأجيال القيادية الشابة بما يؤهلها للمهام والمسؤوليات المستقبلية التي ستتحملها فكريا وعلميا وتقوية مشاعر الانتماء الوطني لديها وتزويدها بالامكانيات اللازمة لمواجهة المشكلات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والروحية مواجهة عقلانية مستنيرة وجادة وتربيتها على احترام الواقع وتوعيتها بأن المعرفة هي أساس القوة وأن المستقبل للجامعات التي تملك هذه المعرفة، وقد تحدثت فترة انجاز تلك الخطة بين ٩٢ - ١٩٩٥ بعد أن تأجلت لمدة عامين بسبب العدوان العراقي وما نجم عنه من آثار سلبية.

ولقد الدكتور خالد السعد أن الجامعة في تحركها في المرحلة المقبلة تعتمد على بعدين متكاملين أولهما يربط الجامعة بالتطورات العالمية تدريسا وبحثا وتأصيلا للثقافة العلمية، وثانيهما بعد وطني يعزز أصالة المجتمع الكويتي العربي الاسلامي. وأضاف أن الجامعة تستهدف بذلك انجاز ما تصبو إليه من غايات منشودة في رفع الكفاءة العلمية والتعليمية فيها، وتحقيق التميز الأكاديمي والاداري للجهاز العامل بها، والتطوير المستمر للقدرة العلمية وتوفير الامكانات لتنمية البحث العلمي الاساسي والتطبيقي والمشاركة الفعالة في خدمة المجتمع بالمساهمة مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة في دراسة وتحليل المشكلات الأساسية التي تواجه هذا المجتمع.

وفتح مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة باب القبول للفصل الدراسي الثاني ١٩٩٢/٩١ خلال الفترة بين ٤ - ٧ يناير الماضي، وقال المشرف على قطاع خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الكويت الدكتور محمد



عبدالرحمن الصرعاوي أن لهذا النوع من التعليم دور إيجابي وبناء في المرحلة الحالية حيث تتضافر الجهود لإعادة إعمار البلاد.

وأوضح أن مهمة مركز خدمة المجتمع المنشأ عام ١٩٧٦ تلتخص في معاونته أفراد المجتمع على تحقيق النمو الذاتي الكامل والتدريب أثناء الخدمة ودعم الصلة بين الدراسات الجامعية والمشكلات الواقعية وعمل الدراسات في ميدان الخدمة العامة والثقافة الجماهيرية وتعليم الكبار. وقد طرح المركز خلال الفصل الدراسي الثاني (الحالي) مقررات لدراسة أحد عشر لغة أجنبية بالإضافة إلى تدريس اللهجة الكويتية للأجانب واللغة العربية لغير الناطقين بها والترجمة والطوم الادارية بمختلف فروعها والعلوم المحاسبية والاقتصادية والهندسة والسكرتارية وغيرها من المقررات الدراسية والبرامج التدريبية.

وحو احتمال تغيير سياسة القبول بالجامعة بعد تلك التوصية التي أصدرها المجلس الوطني مؤخرًا بخفض نسبة القبول قال الأمين العام أن تلك السياسة قد خضعت لدراسة متعمقة في السنوات الأخيرة من قبل مجلس الجامعة واستقر الرأي على تحديدها بالنسبة القائمة حاليًا في ضوء اعتبارات عديدة منها الحفاظ على المستوى الأكاديمي للجامعة والتقليل من نسبة المتسربين من التعليم الجامعي وتقدير الطاقة الاستيعابية للطلبة فضلًا عن ترشيد القبول في عدد من التخصصات في ضوء حاجة سوق العمل إلى خريجي تلك التخصصات وحاجته إلى العمالة الفنية.

وتقوم جامعة الكويت بعملية إعادة تقويم ومراجعة للعديد من المقررات التي تقدمها مثل مقرر حكومة وسياسة الكويت، وتاريخ الحضارة العربية والإسلامية وغيرها من النظم السياسية والقانون الدولي والعلاقات الدولية نظرًا للطبيعة الديناميكية لهذه المقررات ولما نتج عن العدوان العراقي من آثار أدت إلى تغيير بعض الثوابت والمسلمات وولادة مفاهيم وقيم جديدة.

كما تقوم الجامعة بإعادة دراسة هيكله كلياتي الآداب والتجارة لتصبح ثلاث كليات للعلوم الادارية، والعلوم الاجتماعية واللغات والانسانيات.

لقد عادت الكويت لتمارس دورها العلمي والانساني داخل المجتمع الكويتي

ولتساهم بطريقتها المتميزة في الاحتفالات المتواضعة بمناسبة العيد الوطني الحادي والثلاثين والعيد الأول للتحرير ولتضيف إلى جهدها البارز أيام الاحتلال عندما قامت بقضح المعندين العراقي في المحافل والاجتماعات والمؤتمرات الدولية ونشرت المطبوعات والكتيبات التي تقند زيف ادعاءاته مما كُن له مردوده الايجابي في تقريرى المنظمتين العربية والاسلامية للتربية والعلوم والثقافة حول الأوضاع التربوية والثقافية والعلمية في دولة الكويت في ظل الاحتلال. وسوف تشهد أروقة الجامعة وقاعاتها هذا العام عودة احتفالات تخريج دفعات جديدة من أبناء وبنات الكويت بأروابهم الجامعية التي تعكس وقار وعمق المسؤولية التي تنتظرهم لدفع نهضة البلاد إلى الأمام وذلك بالرغم من حالة الأسى والحزن التي تظلل المجتمع لوجود أكثر من ألفي أسير كويتي في سجون طاغية العراق.

## الأنشيد الوطنية

كم اشتاق الكويتيون أثناء محنة الاحتلال العراقي الغاشم لسماع نشيدهم الوطني وكان حنينهم يزداد يوماً بعد آخر كلما ردد الأطفال على ألسانهم كلمات النشيد في كل تظاهرة شعبية تندد بالاحتلال الغاشم إلى من الله على الكويت بنعمة التحرير وعاد أطفاله من جديد يرددون نشيدهم الوطني صباح كل يوم.

ويقصد بالأناشيد الوطنية تلك الأغنيات المعبرة عن أمجاد الأمة وعظمتها، المترجمة عن آمال الشعوب ومثلها العليا وراثتها العريق الذي يجسد بالدرجة الأولى كفاحها المستميت في سبيل تحقيق استقلالها.

والأناشيد الوطنية هي الصورة الشخصية للوطن التي يعرف من خلالها في كل مناسبة، فهي شعارها في كل اجتماع عام، وعندما يراد تمثيل الدولة في الخارج، وفي المواقف واللقاءات السياسية والثقافية والاجتماعية والرياضية والمناسبات الأخرى.

ولم تكن الأناشيد الوطنية وإحدة هذا القرن وإنما هي بعيدة العهد في التاريخ، عرفتها الممالك القديمة من الأزمنة الفينيقية والاعريقية، حيث كانت ممالك تلك الأزمنة تستقبل جيوشها المظفرة عند عودتها من المعارك رافعة رايات النصر، بما ترده الشعوب من الأناشيد والأغاني احتفالاً بالنصر.

وقد أصبح هذا العرف المتداول مستخدماً لدى الدول الحديثة في عصرنا الحاضر. وإذا كان من الضروري أن تقتصر كلمات النشيد الوطني على الدولة صاحبة النشيد حيث تعبر من خلاله عن آمالها وتطلعاتها، إلا أنه ليس من الضروري أن يكون ذلك هو الحال في موسيقى النشيد، فقد أخذت الدانمارك موسيقى النشيد الملكي البريطاني واعتبرته نشيداً قومياً بعد تغير كلماته بما يتناسب مع تطلعاتها القومية، وكذلك النشيد النمساوي وحفظ الله القيصر الذي وضع لحنه الموسيقار الكبير «هايدن» في عام ١٩١٧، وقد صاغت ألمانيا لموسيقاه ألفاظاً تناسبها في عام ١٨٤٩، وأصبح بالتالي نشيداً ذائع الصيت وكان مطلع «ألمانيا فوق الجميع».

وفي عصرنا الحاضر أخذت الدول حديثة العهد بالاستقلال وعلى اختلاف الأنظمة في استحداث وتسمية النشيد حسب النظام الذي تتبعه الدول، حيث

يسمى بالسلام الجمهوري في الجمهوريات والسلام الملكي في الممالك، والسلام الأميري في الإمارات. وبالرغم من اختلاف هذه التسميات في الوقت الحاضر فهي في النهاية تلتقي تحت تسمية «النشيد الوطني» ولا للوطن وتعبيراً عن مشاعر أبنائه وطموحاتهم.

ولم تعرف الكويت في تاريخها الطويل النشيد الوطني إلا في السنوات القليلة التي سبقت استقلالها، حيث كان يعزف السلام الأميري آنذاك عند قدوم المعتمد البريطاني الكويت، وقد أفادت بعض المصادر أن هذا الملحن كان إنجليزي الأصل، وقد تم اعتماد ذلك النشيد بعد حصول الكويت على استقلالها حيث نصت المادة الخامسة من الدستور الكويتي على أن يكون للدولة علمها ونشيدها الوطني، وكما حدد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ في مادته الأولى شكل علم الدولة الرسمي والألوان الأربعة المستقاة من قول الشاعر العربي، بيض صنائعنا سود وقائعنا، خضر مرايعنا، حمر مواضينا.

وفي عام ١٩٧٨ تم تغيير السلام الأميري بنشيد وطني وضع كلماته المرحوم الشاعر أحمد مشاري العدوان، وقام بتلحينه الاستاذ ابراهيم الصولة، بعد أن تم اختياره من قبل لجنة تشكلت لعمل مسابقة من بين عدد كبير من الملحنين.

وجاء هذا النشيد الذي صدر عن قريحة الاستاذ العدواني وأسات اللحن الكويتي للاستاذ الصولة معبراً عن مشاعر أبناء هذا الشعب حيث انطلقت الجموع تردده في المناسبات الوطنية والقومية الشعبية والرسمية وراح طلاب وطالبات المدارس الحكومية والأهلية يرددونه مع اشراف كل صباح هاتفتين: (وطني الكويت سلمت للمجد — وعلى جيبك طالع السعد).



إعادة إعمار  
المعهد العربي للتخطيط

كانت مكتبة المعهد العربي للتخطيط الكائن في منطقة الشويخ قبل الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠ من المكتبات النادرة على مستوى الوطن العربي المتخصصة في مجالات التنمية والتخطيط الاقتصادي.

وضمت تلك المكتبة مجموعة هائلة وبالغة الأهمية من مطبوعات ونشرات المنظمات الاقليمية والدولية وبالأذات تلك المعنية بشؤون العالم الاقتصادية. أما إجمالي مقتنيات المكتبة فقد بلغ أكثر من ٤٧ ألف كتاب وه الآف مجلد من الدوريات القيمة سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية، كما اشتملت محتويات مكتبة المعهد على عدد كبير من الوثائق والأفلام والتسجيلات. وكانت تلك المكتبة مجهزة لخدمة المتدربين في المعهد إلى جانب الأكاديميين والباحثين والمتخصصين في مختلف فروع التخطيط والتنمية الاقتصادية من العاملين في الأجهزة التنفيذية في أقطار الوطن العربي أو من طلاب العلم ودارسي شهادات الماجستير والدكتوراه أو من أولئك المعنيين بالتكليف والكتابة في الشؤون الاقتصادية عربيا وعالميا.

وبعد تحرير الكويت في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١ وجدت إدارة المعهد العربي للتخطيط أن المكتبة التي كانت ملكا كاملا للعقول المبدعة المتطلعة إلى آفاق أرحب ورؤى أكثر وضوحا واستنارة قد تم تخريبها على أيدي قوات الاحتلال العراقي. وتبين بعد إجراء عمليات الحصر والجمع والتنظيم والترتيب والتدقيق وخلافه أن الفزاة العراقيين قد سرقوا ما يقارب ٣٤ ألف كتاب من الكتب العربية والأجنبية وبنسبة ٧٢٪ من إجمالي محتويات المكتبة. واختفى كذلك من مكتبة المعهد حوالي ٤٥٠٠ مجلة من الدوريات العربية والأجنبية وبنسبة ٩٠٪ مما احتوته المكتبة قبل الغزو.

وقد علق مدير المعهد عبدالرحمن محمد علي علي ما تعرضت له المكتبة من تدمير وسلب ونهب بقوله «إنها خسارة فادحة يصعب تقدير حجمها لأن الكتب والمراجع والدوريات التي سرقت يتعذر تعويضها، فالمكتبة كانت معتمدة لإيداع نشرات ومطبوعات البنك الدولي للأنشاء والتعمير».

وأضاف أن المرافق العامة للمعهد لم تتعرض للتفجير أو للحرق، إلا أنها تعرضت لعدة أنواع رئيسية من التخريب، مثل تكسير الأبواب المعدنية والخشبية وإتلاف الحدائق وخلق الأشجار والنباتات.



وقال مدير المعهد أن الأمر الذي يدعو للاستغراب أن قوات الاحتلال قامت بإتلاف اللوحة التي كانت تحمل اسم المعهد وتقول أنه معهد عربي وليس كويتي حتى تمارس ضده تلك القوات كل ذلك الكم المفرغ والخيف من الأحقاد والضغائن.

ويرجع انشاء المعهد العربي للتخطيط إلى عام ١٩٦٦ عندما انشأت الحكومة الكويتية بالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط كمؤسسة وطنية مستقلة. وفي عام ١٩٧١ وافقت بعض الدول العربية على اقتراح كويتي بتحويله وباتفاق جديد مع برنامج الأمم المتحدة إلى مؤسسة عربية اقليمية تحت اسم «المعهد العربي للتخطيط». وفي عام ١٩٨٠ تم الاتفاق بين عدد من الحكومات العربية على اعتبار المعهد مؤسسة عربية اقليمية مستقلة لمدة عشرين عاماً.

يبلغ عدد الدول الأعضاء في المعهد ١٥ دولة عربية بينها العراق، بالإضافة إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينظم المعهد برامج تدريبية متنوعة لترقية مهارات العاملين في الوزارات والإدارات والمصالح التابعة للدول الأعضاء الذين يتصل عملهم بتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية ومشروعاتها. ويقوم المعهد كذلك بإجراء الأبحاث والدراسات في مختلف المجالات ذات الصلة بقضايا التخطيط والتنمية في الوطن العربي ونشرها، وتنظيم اشكال مختلفة من اللقاءات العلمية بغرض تحقيق التفاعل بين المشتغلين بقضايا التخطيط والتنمية على صعيدي الفكر والممارسة العملية وبلورة فكر عربي متميز بشأن هذه القضايا.

وأوضح أكاديمي عربي يعمل حالياً بالمعهد في نبرة كان يظللها الحزن والأسى أن الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي أصبحا هاجس دول العالم كلها بعد أن تأكد، أن عجز البرامج الاقتصادية عن توفير متطلبات الشعوب أطاح بامبراطوريات كبرى ودول عظمى. ودول العالم الثالث وبينها الدول العربية أحوج من غيرها باتباع أسلوب علمي لوضع برامجها وخططها الاقتصادية لتحقيق الاكتفاء الذاتي واللاحاق بركب التطور العلمي السريع الايقاع. وتعطيل معهد كان يقدم الكوادر القادرة على وضع تلك الخطط وتنفيذها هو طعنة للأمة العربية كلها وليس للكويت

وحدها، وهو تصرف لا يستقيم وتلك الشعارات القومية الزائفة التي ردها النظام الحاكم في العراق سنوات طوال وتستلزم محاكمة رأس ذلك النظام محاكمة شعبية من قبل رجال الفكر والتخطيط الاقتصادي في كل الوطن العربي.

وقدر تقرير أعدته إدارة المعهد الخسائر الناجمة عن ممارسات قوات الاحتلال العراقي التي تركزت داخله بحوالي ٢٥٤٠٨١٢ دينار كويتي أي ما يقارب الاثنى عشر مليون دولار. ويدخل ضمن ذلك التقدير أجهزة قسم الكمبيوتر التي سرقت بالكامل ولم يمض أكثر من أسبوعين على تركيبها حيث كان قد تم الانتهاء من ذلك في منتصف يوليو عام ١٩٩٠. كما اشتمل التقدير أيضا على قيمة محتويات ٦٦ غرفة كانت تستخدم كمسكن للمتدربين داخل المعهد من الدول الأعضاء، إذ سلبت قوات الاحتلال ودمرت كافة موجوداتها من أسرة ومفروشات ومكاتب وكراسي وستائر وأجهزة هواتف ومرافق صحية وخلافه.

واكد وكيل المعهد الدكتور ابراهيم العيسوي أن سرقة وإتلاف وبعثرة جميع الوثائق والمستندات الرسمية للمعهد وكذلك البحوث والأوراق العلمية لأعضاء الهيئة العلمية والمسودات لكتب وندوات ومحاضرات سوف تبقى سبب معاناة للمعهد لفترة طويلة قادمة. والمعروف أن عدد أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد قبل العدوان كان خمسة عشر عضوا ما بين مستشار وخبير ومساعد خبير وباحث ومساعد باحث من جنسيات كويتية ومصرية وسودانية وعراقية ولبنانية وسورية.

ومن جهته كشف الدكتور يوسف الابراهيم عضو الهيئة العلمية النقاب عن استئناف المعهد لكافة أنشطته اعتبارا من بداية شهر يونيو الماضي بعد أن ارتأت الإدارة ضرورة أن تكون عملية إعادة البناء متوازنة على كل الأصعدة. وأشرف المعهد فعلا على تنظيم سلسلة من جلسات الحوار حول دولة الكويت في مرحلة ما بعد التحرير تنطلق بالسياسات المالية، والسكانية، وإعادة التعمير واستراتيجية التنمية بها في ضوء المتغيرات الدولية. وتنظم المعهد أربعة برامج تدريبية في شهر نوفمبر الماضي وصفها وزير التخطيط وقتذاك الدكتور عبد الرحمن العوضي بأنها «تهدف إلى تحسين الانتاجية والفعالية وتحقيق التنمية العربية وترشيد السياسات وعمليات اتخاذ القرارات في عدة مجالات». كما يشرف المعهد على تنظيم حلقة

نقاشية في العاصمة المصرية في مايو القادم عن «مستقبل التنمية والعمل الاقتصادي العربي المشترك».

وبشكل عام بدأ المعهد العربي للتخطيط يستعيد عافيته ويمارس انشطته المتنوعة لخدمة مسعى الأمة العربية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الاقتصاد العربي المستقل. ويعتبر اجتماع مجلس أمناء المعهد برئاسة وزير التخطيط الدكتور أحمد علي الجسار في دمشق في ديسمبر الماضي إشارة البدء لاستئناف المعهد لدوره الكامل تأكيداً لحرص الكويت على هويتها العربية والتزامها العربي بالرغم من كل ما لحق بها من تدمير وخراب وأذى على أيدي الغزاة العراقيين



## إعادة اعمار مقرر منظمة المدن العربية

لم يكن المعهد العربي للتخطيط هو المنظمة الإقليمية العربية الوحيدة التي تكبدت خسائر جسيمة من جراء العدوان العراقي على دولة الكويت واحتلاله لكامل ترابها الوطني، لقد طالت جرائم ذلك العدوان منظمة المدن العربية التي تتخذ من دولة الكويت مقراً رسمياً لها منذ تأسست في ١٥ مارس عام ١٩٦٧.

ومنظمة المدن العربية لا تعنى بأي نشاط سياسي أو عقائدي، ولا تتدخل في الشؤون السياسية لأي دولة عربية. وتتخذ المنظمة قراراتها بل وترسم سياساتها طبقاً لإرادة المدن الأعضاء فيها والبالغ عددها حتى الآن ٢٨٨ مدينة ينتظر زيادتها خلال الفترة القليلة القادمة نظراً لأن عدداً غير قليل من المدن العربية قد طلب الانضمام إلى عضوية المنظمة. ويتم تمويل أنشطة المنظمة من ثلاثة مصادر هي اشتراكات المدن الأعضاء، والمساعدات التي قد تقدمها الهيئات والبلديات والحكومات العربية وأية موارد أخرى تقدم للمكتب الدائم للمنظمة ويرى قبولها.

يعقد المكتب الدائم للمنظمة دورته الحادية والثلاثين في القاهرة بين ٢٢ و ٢٥ فبراير الجاري. وقد أكد الأمين العام للمنظمة عبدالعزيز العدساني أن الأمانة العامة أعدت مذكرة بالخسائر الجسيمة التي تعرض لها المقر الدائم بالكويت من تدمير ونهب وسلب في الأثاث والأجهزة والآلات والوثائق على أيدي الغزاة العراقيين لعرضها على اجتماع المكتب الدائم. وأضاف أن المنظمة تتوي المطالبة بتعويضات عما لحقها من أضرار من الهيئة الدولية المختصة بذلك.

أما مدير عام المنظمة وأهل منصور فقال أن الخسائر الناجمة عن الغزو العراقي لا تتوقف عند حدود ما تعرض له المقر الدائم من خسائر، إذ أدى ذلك الغزو إلى توقف العمل في مشروع المبنى الدائم للمنظمة وارتفعت نسبة تكاليفه بحوالي ١٥٪ بالمقاييس إلى التكلفة المحددة قبل الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠. هذا بالإضافة إلى أعمال التخريب والتدمير التي تعرضت لها مدينة الكويت وهي إحدى المدن الأعضاء في المنظمة بل ومن المدن المؤسسة.

ويذكر أن أهداف منظمة المدن العربية تتلخص في الحفاظ على هوية المدينة العربية وتراثها الحضاري والمعماري، والمساعدة في تطوير هذه المدن والارتقاء بمستوى الخدمات التي توفرها، وتحقيق التنسيق والتعاون بين بلدياتها لإيجاد

الحلول الملائمة للمشكلات التي تواجهها وتنمية مهارات العاملين في تلك البلديات وامداد المدن العربية بالقروض والمساعدات الميسرة لتنفيذ المشروعات الحيوية اعتمادا على اسلوب التخطيط الشامل.

ولاجل تحقيق هذه الاهداف انشأت المنظمة صندوق تنمية المدن العربية الذي باشر نشاطه من الكويت، والمعهد العربي لإنماء المدن الذي يتخذ من الرياض مقرا له في العام ١٩٧٩. وإذا كان الأول معنى بتقديم القروض إلى المدن العربية، فإن الثاني يهتم بتأهيل وتدريب وتطوير الكفاءات والكوادر الفنية للبلديات، كما تقوم المنظمة بإجراء البحوث والدراسات وعقد الندوات ورصد الجوائز لزيادة الاهتمام بالتراث المعماري العربي والإسلامي والحفاظ عليه وتعميق مفاهيمه بين المعماريين العرب والمسلمين لتبقى المدينة العربية محافظة على طابعها المتميز وتراثها الحضاري. وترتبط منظمة المدن العربية بعلاقات وثيقة مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة العربية للعلوم الادارية.

وكان للمنظمة مواقفها المؤيدة للحق العربي وفي مقدمتها حقوق الشعب العربي الفلسطيني بالرغم من أنها لا تعنى بالقضايا السياسية المباشرة. ومدينة القدس عضو دائم في المكتب الدائم للمنظمة. وقد حظيت تلك المدينة بالعديد من القرارات والتوصيات الصادرة عن المستويات التنظيمية المختلفة للمنظمة التي تستنكر ممارسات المحتل الاسرائيلي وبالذات تلك التي ترمي إلى تغيير الطابع المعماري للمدينة وهدم تراثها الحضاري.

ويتساءل مواطن عربي يعمل ضمن جهاز الامانة العامة للمنظمة قائلا: لست ادري ما هي الامجاد التي كان صدام حسين يطمح في الحصول عليها بتدميره واحرقه مئات المباني والمنشآت المعمارية على ارض دولة الكويت؟ وإذا كان الحقد قد وصل بحاكم بغداد إلى حد الرغبة في محو بلد عربي مستقل من فوق خارطة العالم، فلماذا نهب وسرق أفراد جيشه مقر منظمة عربية كانت بغداد والبصرة من المدن الاعضاء فيها بل وحظيتا بمساعدتها ودعمها؟ وقد وجهت امانة المنظمة الدعوة إلى المدينتين العراقيتين لحضور اجتماع الدورة الجديدة للمكتب الدائم

للمنظمة في القاهرة، ولا يعرف ما إن كانتا ستشاركان في أعماله أو ستقاطعانه بعد أن تسببت ممارسات نظام حكم طاغية بغداد في عزل العراق عربياً ودولياً.

وتقول مصادر المنظمة أنه تم توقيع اتفاقية لاستكمال العمل بمبنى مقرها الدائم خلال ستة عشر شهراً بدأت مع مطلع عام ١٩٩٢. ويتكلف المقر حوالي مليون و٧٠٠ ألف دينار كويتي. وقد تبرعت دولة الكويت بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ دينار منها وقدم كل من أمانة مدينة الرياض وبلدية دبي مبلغ ٨٠ ألف دينار كويتي.

وتبرعت دولة قطر بحوالي ٧٨٥٠٠ دينار وبلديات البحرين بمبلغ ١٤٢٥ ديناراً وبلدية عجمان بمبلغ ٨٠٠ دينار. ووعدت وزارة الحكم المحلي في الجمهورية العربية السورية بتأثيث قاعة في المبنى تقام على الطراز الدمشقي، في حين وعدت امارة الفجيرة بتقديم مواد بناء كتبرع عيني منها للمبنى.

لقد عللت منظمة المدن العربية إلى ممارسة دورها الحضاري لصالح المدن العربية انطلاقاً من الأرض التي احتضنتها منذ نشأتها، ولكنها بحاجة إلى تدارس ما يمكن أن تفعله مستقبلاً إذ خرج من بين صفوف العرب «تتار» آخرون مثل أولئك الذين دخلوا الكويت فجر الثاني من أغسطس مستهدفين تدمير كل ما أنجزته من نماء وتحضر.



## المحتوى

### الفصل الأول: عودة الديمقراطية:

١١	١ - تعليق حول خطاب سمو أمير البلاد
١٥	٢ - انتخابات مجلس الأمة في الكويت
١٩	٣ - المرسوم الأميري لانتخابات مجلس الأمة
٢٣	٤ - قفل باب الترشيح لانتخابات مجلس الأمة
٢٧	٥ - القضايا المطروحة على الساحة الانتخابية
٣٣	٦ - تحليل انتخابات نتائج مجلس الأمة
٣٧	٧ - مراسم افتتاح مجلس الأمة
٤١	٨ - تعلي حول بدء اجتماعات الفصل التشريعي السابع
٤٧	٩ - التشكيلات الوزارية في الكويت
٥١	١٠ - الذكرى الثانية لمؤتمر جدة الشعبي

### الفصل الثاني: إعادة اعمار:

٥٩	١١ - سمو أمير البلاد يرعى حفل إطفاء آخر بئر مشتعلة
٦٣	١٢ - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
٦٧	١٣ - وزارة المواصلات
٧٣	١٤ - وزارة التربية
٧٩	١٥ - الخدمات الصحية
٨٥	١٦ - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
٩١	١٧ - جامعة الكويت
٩٧	١٨ - الأناشيد الوطنية
١٠١	١٩ - المعهد العربي للتخطيط
١٠٧	٢٠ - منظمة المدن العربية





128  
67  
,

Bibliotheca Alexandrina



0335985